2020

انتخابات البرلمان

تدعيم الاستقرار ومدخل للانطلاق

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

انتخابات البرلمان 2020

تدعيم الاستقرار ومدخل للانطلاق

تحرير
د. صبحي عسيلة

المنسق العام
مي سعيد

إخراج فني
أحمد حسني

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

انتخابات البرلمان 2020

تدعيم الاستقرار ومدخل للانطلاق

/ecsstudies
www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المحتويات

مقدمة 6

أولًا: البيئة السياسية للانتخابات 10

ثانيًا: الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات 13

ثالثًا: سير العملية الانتخابية 18

رابعًا: الدعاية الانتخابية.. الضوابط والأشكال 22

خامسًا: التغطية الإعلامية للانتخابات 27

سادسًا: انتخابات 2020: المشاركة والنتائج 31

سابعًا: نتائج فئات التمييز الإيجابي 47

المشاركون (أبجديًا)

د. جمال عبد الجواد

د. حنان أبو سكين

أ. آلاء برانية

أ. آية عبد العزيز

أ. جمال عصام الدين

أ. داليا يسري

أ. شادي محسن

أ. صلاح وهبة

أ. محمود إبراهيم

أ. محمود سلامة

أ. هبة زين

مقدمة

تمثل الانتخابات التشريعية المصرية في عام 2020 إحدى أهم المحطات الفارقة في تاريخ الانتخابات المصرية، ذلك أن تلك الانتخابات شهدت عودة الحياة للغرفة الثانية في البرلمان وهي مجلس الشيوخ، كما أنها الانتخابات الثانية في عمر الدولة المصرية التي بدأت عهدًا جديدًا بثورة 30 يونيو، علاوة على أنه قد تم إجراؤها في ظروف استثنائية للغاية فرضتها جائحة كورونا. هذه الاعتبارات الثلاثة أكسبت انتخابات 2020 أهميتها كونها تأكيدًا على إرادة وقدرة الدولة المصرية على استكمال المسيرة التي بدأت بثورة 30 يونيو. هذه المسيرة بدأت بالإصرار على تحقيق الاستقرار عبر استكمال بناء مؤسسات الدولة وإعادة الثقة فيها بعدما شهدته من تشوه خلال السنوات بل والعقود الماضية، كما أن إجراء الانتخابات دليل أيضًا على الإصرار على استكمال عملية التحول الديمقراطي، وتقدير لدور المؤسسة التشريعية في إطار تثبيت وتدعيم دائم الدولة وترشيد اتخاذ القرار بها وتفعيل مشاركة المواطنين.

تفعيل مشاركة المواطنين لم يعكسه فقط نسبة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية التي أجريت منذ ثورة 30 يونيو، ولكن يؤكده أيضًا الإجراءات والسياسات التي تم اتخاذها لتمكين الفئات التي عانت تهميشًا سياسيًّا عبر العقود الماضية، إذ حدث ارتفاع غير مسبوق في نسبة تواجد المرأة والشباب والأقباط وذوي الإعاقة في البرلمان على نحو ما سيتم بيانه في هذا الكتاب. أما إجراء الانتخابات في ظل ظروف جائحة كورونا فقد وضع اختبارًا جديدًا وصعبًا. في الوقت نفسه أثبتت الدولة المصرية من خلاله أن عملية تثبيت أركان الدولة قد تمت بنجاح، الأمر الذي وفر لها الإمكانيات المادية والصحية والأمنية لإخراج مشهد الانتخابات بالشكل الذي خرج به دون خروقات أمنية كانت أحد المشاهد الأساسية في انتخابات ما قبل ثورة يونيو 2013.

على صعيد آخر، تمثل انتخابات 2020 محطة مهمة أيضًا في ترسيخ الاستقرار وتوسيع دائرة المشاركة الحزبية. فقد شهدت تلك الانتخابات مشاركة نحو ثلث الأحزاب المصرية، واستطاع عدد معتبر من تلك الأحزاب القفز على الاختلافات الفكرية والأيديولوجية فيما بينها لتدشين تحالف انتخابي خاض الانتخابات في قائمة واحدة. كما شهدت الانتخابات ما يمكن اعتباره إعلانًا واضحًا عن تشكل حزب للأغلبية هو حزب «مستقبل وطن» قاد القائمة الوطنية التي مثلت جبهة عريضة من انتماءات حزبية مختلفة، واستطاع الفوز بأكبر عدد من مقاعد البرلمان بغرفتيه (مجلس الشيوخ، ومجلس النواب)، وهو الفوز الذي حاول البعض استغلاله ليجعل منه المشهد الوحيد في الانتخابات متجاهلًا التغيرات الإيجابية التي حدثت في المشهد برمته، سواء أثناء الانتخابات أو حتى في النتائج النهائية لها. ذلك أن حزب مستقبل وطن وإن كان قد حصل على الأغلبية في انتخابات البرلمان بغرفتيه، فإن النسبة التي حصل عليها تصل لحوالي 52%، بينما توزعت نسبة 48% من مقاعد البرلمان على الأحزاب الأخرى (16 حزبًا في الشيوخ، و12 حزبًا في النواب)، والمستقلين الذين حصلوا على نحو نسبة 20% من مقاعد البرلمان بغرفتيه، وبذلك يصبح المستقلون هم الكتلة الأكبر في البرلمان بعد حزب «مستقبل وطن».

التغيرات الكثيرة التي أفرزتها انتخابات 2020 والسياق الذي أجريت فيه تلك الانتخابات يعرض لها ذلك الإصدار عبر سبعة محاور رئيسية. يتناول المحور الأول تشريحًا للبيئة السياسية التي أُجريت في سياقها الانتخابات، بينما يعرض الثاني للإطار الدستوري والقانوني لها، فيما يتتبع المحور الثالث سير العملية الانتخابية بكل إجراءاتها، أما المحور الرابع فيتوقف عند الدعاية الانتخابية التي كانت تحديًا فعليًّا أمام المرشحين في ظل ما فرضته جائحة كورونا من تحديات في ذلك السياق، بينما يتناول المحور الخامس رصدًا وتقييمًا للأداء الإعلامي خلال تغطية المشهد الانتخابي. أما المحور السادس فيعرض لنتائج الانتخابات والظواهر التي تشير إليها تلك النتائج. فيما يحلل المحور السابع التطور الحادث في تواجد الفئات صاحبة التمييز الإيجابي طبقًا للدستور، وهي: المرأة، والشباب، والأقباط، وذوو الإعاقة.

وإذا كان مجلس النواب قد تحمل خلال الفترة من 2015 إلى 2020 الكثير من الضغوط والتشكيك رغم أنه عمل في ظروف غير مواتية، فإن ذلك المجلس نجح بالفعل في تحقيق الاستقرار الذي كانت تتوق الدولة المصرية له في ظل تلك الظروف. مجلس النواب الجديد ومعه مجلس الشيوخ يعول عليهما في أن يكونا مدخلًا للانطلاق لمساعدة الدولة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية التي تضمنتها رؤية مصر 2030، وهنا سيتحمل حزب الأغلبية، ممثلًا في حزب مستقبل وطن، المسئولية الأكبر ومعه باقي الأحزاب والمستقلون في البرلمان. وبكل تأكيد فإن تحقيق ذلك الهدف يستلزم بالضرورة تكاتفًا من الجميع في الإعلام والرأي العام وكافة مؤسسات الدولة، وإفساح المجال ليبدأ المجلس عمله بعيدًا عن الاتهامات المعلبة سابقة التجهيز دون مزايدات، ودون الاكتفاء بالجلوس في مقاعد المتفرجين انتظارًا لأخطاء هنا أو هناك يتم استغلالها لتثبيت الاتهامات تمامًا كما ينتظر ويفعل محور الشر بأبواقه وآلياته المختلفة.

وأخيرًا، فإن ذلك العمل الذي يأتي باكورة إنتاج وحدة الدراسات البرلمانية بالمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ما كان ليرى النور لولا جهد الزملاء المشاركين في إعداده وجهود كل الزملاء في المركز الذي أعدوا العمل للنشر في الصورة التي خرج عليها، فلهم جميعًا كل الشكر والتقدير. وكلنا أمل في المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية أن يمثل ذلك العمل إسهامًا حقيقيًّا لإثراء مكتبة الدراسات البرلمانية، وأن يكون مقدمة لدراسات وتقارير أخرى عن البرلمان خلال خمس سنوات قادمة هي عمر ذلك البرلمان.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لـم تشـغل انتخابـات برلمانيـة المصرييـن؛ مواطنيـن وكتـاب وسياسـيين، قـدر مـا شـغلتهم الانتخابـات البرلمانيـة خـلال العقـد الأخيـر. وتكتسـب الانتخابـات البرلمانية 2020 أهمية خاصة فـي هـذا الإطـار كونها عقـدت فـي ظـل ظـروف اسـتثنائية مثلـت فـي مجملها تحديًا للدولـة المصرية بكافـة مؤسسـاتها، وكانـت عنوانًـا مهمـا لتدعيـم وتفعيـل مسـيرة اسـتقرار الدولـة التـي بـدأت بثـورة 30 يونيـو، عـلاوة علـى أن مـا أفرزتـه مـن نتائـج ومـا شـهدته مـن تطـورات والسـياق القانونـي والدسـتوري الـذي أجريـت فـي إطـاره سـيمثل محطـة أساسـية فـي تهيئـة الظـروف لانطلاقـة مصريـة جديـدة علـى مختلـف المسـتويات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة. فالخريطـة الحزبيـة الجديـدة الممثلـة فـي البرلمـان المعبـرة عـن أكبـر قـدر ممكـن مـن التوافـق تنبـئ بشـكل واضـح أن أداء البرلمـان سـيكون مختلفًـا تشـريعيًا ورقابيًـا، كمـا أن عمليـة التمكيـن غيـر المسـبوقة التـي شـهدتها فئـات الشـباب والمـرأة والأقبـاط وذوي الإعاقـة تؤكـد علـى رغبـة الدولـة فـي أن يمتـد ذلـك التمكيـن إلـى الواقـع الفعلـي باعتبـاره رؤيـة إسـتراتيجية ومنهـج عمـل، بـكل تداعيـات ذلـك مـن إيجابيـات علـى الأداء العـام فـي الدولـة، الأمـر الـذي مـن شـأنه مـن أن يكـون مدخـلًا حقيقيًـا لانطلاقـة كبـرى ترنـو إليهـا مصـر تحـددت ملامحهـا وخطـة تحقيقهـا فـي إطـار اسـتراتيجية مصـر 2030.

أولًا: البيئة السياسية للانتخابات

انعقدت في الربع الأخير من العام 2020 انتخابات مجلس النواب المصري. وهذه هي ثاني انتخابات للنواب تنعقد في ظل النظام السياسي الحالي، وأول انتخابات يتم تنظيمها بعد التعديل الدستوري الذي تم إدخاله على الدستور المصري في عام 2019. يترافق تنظيم انتخابات مجلس النواب مع دخول النظام السياسي في مصر في مرحلة جديدة من تطوره، يبدو فيها متمتعًا بدرجة عالية من الثقة والاطمئنان، بعد أن اجتاز التهديدات شديدة الخطورة التي أحاطت به في مرحلة سابقة. ومع ارتفاع الثقة وتراجع التهديدات تتجه قضايا التمثيل والمشاركة لتحتل مكانة متقدمة على جدول الأولويات.

انتخابات برلمان 2015

جرت انتخابات مجلس النواب عام 2015 في مرحلة خاصة وفريدة، كان فيها النظام السياسي الوليد يواجه تحديات وجودية خطيرة. ففي الثلاثين من يونيو 2013 خرج الملايين للشوارع معلنين رفض نظام الإخوان، وفي الثالث من يوليو بدأت المرحلة الانتقالية، وتولى رئيس المحكمة العليا عدلي منصور رئاسة البلاد لفترة انتقالية مدتها عام. كان الوضع شديد الخطورة، فالإخوان المهزومون لم يسلموا بالهزيمة، وكانوا يسعون للعودة للحكم بكل الطرق، بما في ذلك العنف والإرهاب، وهو أمر ليس بغريب على الإخوان.

كان وصول الإخوان لحكم مصر تحقيقًا لحلم ظلوا يلاحقونه ويسعون لتحقيقه لأكثر من ثمانين عامًا. سيطرة الإخوان على مصر لم تكن أبدًا مهمة منفردة قائمة بذاتها، بل كانت جزءًا من خطة أوسع نطاقًا، فالحلم الإخواني لا يقف عند حدود مصر، وإنما يشمل الشرق الإسلامي كله، خاصة العالم العربي، القلب الثقافي والروحي للعالم الإسلامي. يدرك الإخوان وحلفاؤهم أن مصر هي المدخل والمفتاح للعالم العربي، فمن هذا البلد خرجت الحركات والمبادرات الأكثر تأثيرًا في مستقبل المنطقة طوال المائتي عام الأخيرة، بدءًا من الدولة الوطنية والحداثة السياسية والثقافية، وصولًا إلى الإخوان والقومية العربية والاشتراكية.

لقد سبق للإخوان أن سيطروا على بلاد في الجوار العربي، غير أن هذا لم يتح لهم التأثير في دول المنطقة. فمنذ انقلاب عمر البشير في السودان، وطوال الثلاثين عامًا التالية، وقع السودان تحت حكم الفرع السوداني للإخوان. حاول الإخوان تحويل السودان لقاعدة انطلاق للسيطرة على الجوار، وكانت أعينهم بالذات على

مصر، فاستخدموا سيطرتهم على السودان لتحويلها إلى منصة للاستيلاء على مصر، فشجعوا الجماعات المتطرفة الإرهابية، وتورطوا في محاولة اغتيال الرئيس الأسبق "حسني مبارك"، عل ذلك يطلق في مصر موجة من عدم الاستقرار، يركبها الإخوان لإيقاع البلاد تحت حكمهم. فشلت خطة الإخوان في الانطلاق من السودان، ولم يجن البلد الشقيق من مغامراتهم سوى التقسيم والإفقار.

لم يكن الإخوان وحدهم في معركة السيطرة على مصر، فقد وقف وراءهم تحالف كبير ضم قوى إقليمية تحكمها أحزاب إخوانية، خاصة تركيا، وقوى إقليمية صغيرة تتسم سياستها بالانتهازية، تحاول الصعود على أنقاض دول المنطقة (قطر نموذجًا).

كان هناك أيضًا الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى، وكانت كلها تريد عقد صفقة مع الإخوان يحصلون بمقتضاها على حكم مصر، وتدريجيًا دول أخرى في المنطقة، مقابل أن يقوم الإخوان بكف أذى التيارات الإخوانية المتطرفة عن الدول الغربية. لقد تملّك الرعب من الدول الغربية بعد هجمات الإرهاب في الحادي عشر من سبتمبر، والهجمات الإرهابية التالية التي وقعت في لندن ومدريد وباريس. وبينما قرر المحافظون مواجهة التطرف والإرهاب بنفس سلاحه، رأى الليبراليون واليساريون أن الطريق الأمثل لوقف هجمات الإرهابيين هي استرضاؤهم، فلا ضير لو ساعدناهم لحكم بلاد العرب والمسلمين، فنشبع نوازع السيطرة المعتملة في دواخلهم، ولا يبقى لهم سبب لتكرار الهجمات على بلاد الغرب. كل ما كان مطلوبًا هو نجاح الإخوان في انتخابات واحدة، لتسهيل إخراج الصفقة، حتى لو كانت هذه الانتخابات هي الأخيرة، فلا يهم لأن الديمقراطية ليست هي الهدف، ولكن المهم هو تمكين الإخوان، وعندما فاز الإخوان بالأكثرية في انتخابات 2011، كانت الصفقة جاهزة للتنفيذ.

لقد أفسدت ثورة الثلاثين من يونيو مخططات الإخوان وحلفائهم الإقليميين والدوليين، وهذا هو سر الكراهية الشديدة التي يكنها كل هؤلاء لنظام الثلاثين من يونيو وقيادته. لم يسلم أعضاء هذا الحلف بالهزيمة، فراهن الخصوم على انهيار النظام، وحاول الإخوان الاستيلاء على السلطة مجددًا. لم يدخر الإخوان جهدًا لشخصنة الصراع على السلطة، ولتصوير ما يجري في مصر على غير حقيقته، ليبدو الأمر كم لو كانت السلطة قد تم الاستيلاء عليها من جانب ضباط طموحين، بينما حقيقة الأمر تشير إلى أنه قد تم إخراجهم من السلطة على يد ثورة شعبية شاركت فيها أغلبية الأمة، وأغلب قواها السياسية الحية.

في هذه الأجواء تم إجراء الانتخابات البرلمانية لعام 2015. كان الهدف الرئيسي من انتخابات 2015 هو تثبيت دعائم الدولة التي كانت تتعرض لهجوم ضار. كان من الضروري استكمال المؤسسات الدستورية للدولة، للتأكيد على أن هذا النظام وُلد ليبقى، وأنه يبني مؤسساته، ويعمل وفقًا لقواعد متفق عليها. كان النظام السياسي الوليد وقتها يخوض حرب بقاء، وكان من الضروري والمنطقي أن يكون البرلمان المنتخب خط دفاع إضافيًا، وأحد وسائل التصدي للهجمة الشرسة، فالهدف هو تعزيز الدولة، ومساعدتها على الصمود في وجه الضغوط الهائلة التي أسقطت دولًا عدة في الجوار. لقد انعكس واجب الوقت، أو المهمة الأساسية لهذه المرحلة في الاسم الذي تم اختياره لائتلاف الأغلبية في البرلمان، ائتلاف دعم مصر، وهي صياغة برلمانية لمهمة تثبيت أركان الدولة.

كانت الظروف التي رافقت برلمان 2015 ضاغطة جدًا، وكان مطلوبًا التحرك بحزم وسرعة لهزيمة الإرهاب أمنيًا، ولتحقيق قفزات تنموية سريعة تستجيب لطموحات المواطنين القديمة المهملة منذ سنوات، وتلك الجديدة التي تكفلت سنوات الزخم الثوري بإطلاقها. كانت المرحلة تستلزم عملًا أكثر وكلامًا أقل، وكانت تعطي أولوية مؤكدة للسلطة التنفيذية، فهي المعنية أكثر من غيرها بالعمل، والمعنية أقل من غيرها بالكلام. وانعكس كل ذلك في تشكيل البرلمان والطريقة التي أدار بها عمله.

انتخابات برلمان 2020 (الشيوخ والنواب)

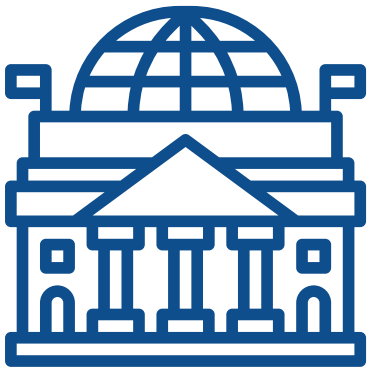

بعد خمس سنوات تم إجراء الانتخابات الثانية. لقد كانت السنوات الخمس السابقة على إجراء هذه الانتخابات سنوات عمل حقيقي. فعلى صعيد الأمن تمت هزيمة الإرهاب. صحيح أنه بقيت هناك خلايا وجيوب متفرقة في شمال سيناء، إلا أنها مشغولة بالتخفي وحماية نفسها أكثر من توجيه اعتداءات جديدة، إلا بشكل متفرق جدًا.

على مستوى التنمية والبناء، كانت السنوات الخمس السابقة قصة نجاح حقيقية. لقد نفذت مصر أعمق إصلاح اقتصادي عرفته في مائة عام. تحمل الشعب تكلفة كبيرة، لكنه جنى ثمار ما تحمله، فانخفضت معدلات البطالة والتضخم ونسبة المصريين تحت خط الفقر، وارتفعت معدلات النمو. ما زال المشوار طويلًا جدًا، ولكن المقارنة بين مصر وتونس، البلدين العربيين اللذين اجتازا اختبار الربيع المزعوم دون الوقوع في فخ الدول الفاشلة والحروب الأهلية، تُظهر تراجع الناتج المحلي الإجمالي في تونس بنسبة 12% في الفترة 2010-2019، منخفضًا من 44.05 إلى 38.8 مليار دولار، كما انخفض متوسط دخل الفرد في الفترة نفسها بنسبة 18%، فتراجع من 4130 إلى 3370 دولار. ورغم التراجع فإن متوسط دخل الفرد في تونس ما زال أعلى من نظيره في مصر، وإن كانت مصر تحقق قفزات كبيرة تؤهلها لعبور الفجوة في فترة ليست طويلة. فرغم أن معدل الزيادة السكانية في مصر يبلغ ضعف معدله في تونس، فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي في مصر في الفترة 2010-2019 بنسبة 34%، مرتفعًا من 218.98 إلى 303.09 مليارات دولار، فيما زاد متوسط دخل الفرد بنسبة 13%، مرتفعًا من 2370 إلى 2690 دولارًا سنويًا للفرد، خلال الفترة نفسها.

في هذا السياق، تم تنظيم انتخابات البرلمان 2020. فالدولة المصرية تشعر بالرضا عن مستوى الأمان الذي تم تحقيقه. كما تشعر بالرضا عن مستوى التنمية الاقتصادية المتحقق. لقد أصبح الأسوأ وراءنا، وباتت الدولة المصرية أكثر ثقة بنفسها، ومستعدة للانتقال من مرحلة تثبيت أركان الدولة، إلى مرحلة إطلاق الطاقات.

لقد انعكس هذا في المجال السياسي بتوسيع مساحات الحوار العام، وبالاتجاه نحو تكوين ما يشبه الجبهة الوطنية، وهي ذلك الائتلاف الحزبي الكبير الذي انضم للقائمة الوطنية التي فازت بكل المقاعد المخصص للقوائم في الانتخابات النيابية. لقد انتقلنا من قائمة دعم مصر في انتخابات 2015، إلى القائمة الوطنية في انتخابات 2020، ولتغيير الاسم دلالات كثيرة؛ أهمها أن النظام السياسي المصري تجاوز مرحلة تثبيت أركان الدولة، وانتقل إلى مرحلة تمكين القوى الوطنية من التمثيل في البرلمان.

انضم للقائمة الوطنية اثنا عشر حزبًا، وهي الأحزاب التي تمثل أحزاب النظام، بما في ذلك أحزاب المعارضة الليبرالية، مثل حزب الإصلاح والتنمية؛ والمعارضة اليسارية مثل حزبي التجمع الوطني التقدمي والمصري الديمقراطي الاجتماعي. إنها الأحزاب الحريصة على بقاء النظام، وبقاء المحددات الرئيسية للمعادلات السياسية القائمة، وإن كانت لها آراء مختلفة فيما يخص قضايا السياسات. انضواء كل هذه الأحزاب ضمن القائمة الوطنية، دون فرض قيود على الأحزاب غير المشاركة في القائمة الوطنية؛ كل ذلك يشير إلى النية في تحقيق انفتاح سياسي ملائم في المرحلة القادمة.

لقد حدث تجديد كبير في قوائم المرشحين في هذه الانتخابات، وحدث تغير كبير في وجوه أعضاء البرلمان، أما السبب وراء ذلك فهو اتجاه النظام السياسي المصري لتطوير وبلورة نخبته السياسية الجديدة، فيما يتم بشكل شبه نهائي إحالة النخبة الموروثة من عهد "مبارك" للتقاعد، وبهذا المعنى فإن انتخابات 2020 ستظل علامة فارقة في تاريخ مصر السياسي، لأنها السنة التي ولدت فيها نخبة برلمانية وسياسية جديدة، لتحل بشكل نهائي محل النخب القديمة.

ثانيًا: الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات

1. مجلس الشيوخ:

تشكيل المجلس وشروط الترشح:

جاءت التعديلات الدستورية 2019 واستحدثت إنشاء غرفة ثانية للبرلمان باسم مجلس الشيوخ. وترك الدستور للمشرع تحديد عدد أعضاء مجلس الشيوخ، واشترط أن لا يقل عن 180 عضوًا. ويجمع المجلس في تشكيله بين الانتخاب والتعيين، حيث يُنتخب ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع العام، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي، وخلافًا لما هو مطبق في مجلس النواب لم تشترط التعديلات الدستورية تمييزًا إيجابيًا لتمثيل أي فئة من الفئات المجتمعية. وحددت مدة عضوية مجلس الشيوخ بخمس سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويشترط في من يترشح لعضويته الحصول على مؤهل جامعي أو ما يعادله على الأقل، وألا يقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وثلاثين سنة ميلادية. ويلاحظ هنا اشتراط المؤهل الجامعي، بينما في مجلس النواب اكتفى بحصول المترشح على شهادة إتمام التعليم الأساسي على الأقل، وارتفع سن الترشح إلى 35 سنة بينما ينخفض في مجلس النواب إلى 25 سنة، ويفسر ذلك بالهدف من إنشاء غرفة ثانية للبرلمان، وهو أن تكون مجلسًا للخبراء تضم الخبرات العلمية والعملية والقامات المجتمعية والشخصيات العامة للاستفادة من خبراتها وآرائها. وجاء النص الدستوري صريحًا بأنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وفيما يتعلق بمسئولية الحكومة، فرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسئولين أمام مجلس الشيوخ.

صلاحيات مجلس الشيوخ:

جاءت صلاحيات مجلس الشيوخ في مجملها ذات طابع استشاري، فهو يختص بدراسة واقتراح ما يراه كفيلًا بتوطيد دعائم الديمقراطية، ودعم السلام الاجتماعي، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا، والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الديمقراطي وتوسيع مجالاته. ويؤخذ رأيه في كل من: الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ومشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومعاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة، ومشروعات القوانين ومشروعات القوانين المكملة للدستور التي تحال إليه من رئيس الجمهورية أو مجلس النواب، وما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشئون العربية أو الخارجية. ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب.

جدير بالذكر أنه وفقًا للتعديلات الدستورية في 2019 فإن الأدوات الرقابية لمجلس الشيوخ قد تم تحديدها في أداتي طلب المناقشة العامة، ويقدمه 20 عضوًا من المجلس على الأقل لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه، والاقتراح برغبة في موضوع عام ويقدمه عضو واحد دون غيرهما من أدوات الرقابة البرلمانية، باعتبارها أدوات يغلب عليها طابع التعاون أكثر من جانب الاتهام والمسئولية، لأن الحكومة غير مسئولة أمام مجلس الشيوخ كما سبقت الإشارة.

قانون مجلس الشيوخ:

وفقًا لقانون مجلس الشيوخ، يتشكل المجلس من 300 عضو، بواقع 100 مقعد بالنظام الفردي، و100 عضو بنظام القوائم المغلقة، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما، و100 يعينهم الرئيس، ويخصص للمرأة ما لا يقل عن 10% من إجمالي عدد المقاعد. وتم تقسيم الجمهورية إلى عدد 27 دائرة تخصص للانتخاب بالنظام الفردي تمثل كل محافظة دائرة انتخابية يخصص لها عدد من المقاعد وفقًا لعدد السكان والناخبين، أما الانتخاب بنظام القوائم فيشمل عدد 4 دوائر، يخصص لدائرتين

منهما عدد 35 مقعدًا لكل منهما، ويخصص للدائرتين الأخريين عدد 15 مقعدًا لكل منهما. وتتضمن كل قائمة مخصص لها عدد 15 مقعدًا ثلاث نساء على الأقل، كما تتضمن كل قائمة لها عدد 35 مقعدًا سبع نساء على الأقل. وتشمل الدائرة الأولى قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا، والثانية شمال ووسط وجنوب الصعيد، والثالثة قطاع شرق الدلتا، والرابعة قطاع غرب الدلتا. وبشأن نصاب الفوز في الانتخاب الفردي يعلن انتخاب المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة (50% + 1) للأصوات الصحيحة التي أعطيت في الدائرة الانتخابية وإن لم تتوافر تجرى انتخابات إعادة بين الحاصلين على أعلى الأصوات، وفي القوائم أيضًا تفوز القائمة بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة، وفي حالة القائمة الواحدة لا بد أن تحصل على نسبة 5% على الأقل من أصوات الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية.

وقد اشترط القانون وجوب استمرار الصفة الانتخابية التي تم انتخاب الأعضاء على أساسها، وإلا تسقط العضوية بقرار من المجلس بأغلبية الثلثين. وقد تناول الترشح وإجراءاته، والتعيين وضوابطه، والفصل في صحة العضوية، وحقوق وواجبات أعضاء المجلس. أما فيما يخص اللائحة فتسري اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة بالقانون رقم 1 لسنة 2016 على مجلس الشيوخ لحين صدور لائحته الداخلية وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المجلس واختصاصاته.

2. مجلس النواب:

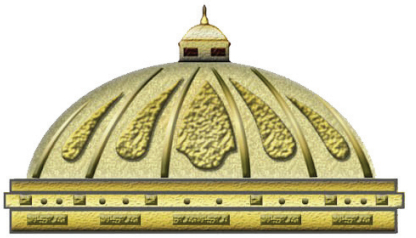

يحظى الإطار الدستوري والقانوني للعملية الانتخابية بأهمية كبيرة كونه المرجعية الأساسية في كل ما يخص انتخاب وصلاحيات المجلسين وعلاقتهما بالسلطات الأخرى ومؤسسات النظام السياسي. وإذا ما كانت النصوص القانونية عادلة وضامنة لتكافؤ الفرص تلقى قبول مختلف الأطراف المشاركة، سواء من القوى السياسية والأحزاب والمرشحين، أو حتى المواطنين الذين يدلون بأصواتهم.

صلاحيات مجلس النواب:

نص الدستور على صلاحيات قوية لمجلس النواب، سواء في التشريع أو الرقابة على الحكومة، مما يجعل شكل نظام الحكم أقرب للنظام المختلط، ومن أهمها: إقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وطلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، واشتراط موافقة مجلس النواب بأغلبية أعضائه على تعيين رؤساء الأجهزة الرقابية، وينظر في التقارير السنوية لتلك الأجهزة ويتخذ الإجراء المناسب حيالها، وله أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم بأغلبية الأعضاء، واقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية بموافقة ثلثي الأعضاء، ويُطرح الأمر في استفتاء عام فإذا وافقت الأغلبية يُعفى الرئيس من منصبه، وإذا كانت نتيجة الاستفتاء بالرفض عُد مجلس النواب منحلًا، ولا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب إلا عند الضرورة وبقرار مسبب وبعد استفتاء الشعب وإذا كلف رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب ولم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء المجلس خلال ثلاثين يومًا على الأكثر، يكلف رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء بترشيح من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب.

ضوابط نزاهة الانتخابات:

وضعت المادة 87 مجموعة من الضوابط الضرورية لنزاهة الانتخابات هي: التزام الدولة بإدراج اسم كل مواطن تتوافر فيه شروط الناخب بقاعدة بيانات الناخبين دون طلب منه، وتنقية هذه القاعدة بصورة دورية، وضمان سلامة إجراءات الاستفتاءات والانتخابات وحيدتها ونزاهتها. وحظر استخدام المال العام والمصالح الحكومية والمرافق العامة ودور العبادة ومؤسسات قطاع الأعمال والجمعيات والمؤسسات الأهلية في الأغراض السياسية أو الدعاية الانتخابية.

تشكيل مجلس النواب وشروط المرشحين:

يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضوًا، ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، على أن يُخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد. ويشترط في المرشح لعضوية المجلس أن يكون مصريًا، متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، حاصلًا على شهادة إتمام التعليم الأساسي على الأقل، ولا يقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وعشرين سنة ميلادية. ويبين القانون شروط الترشح الأخرى، ونظام الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية، بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات. ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائمة أو الجمع بينهما. كما يجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء في مجلس النواب لا يزيد عن 5% ويحدد القانون كيفية ترشيحهم.

الالتزام بتمثيل فئات معينة:

نصّت المادة 11 على أن تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبًا في المجالس النيابية، وبموجب التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها وإقرارها في إبريل 2019 تم تخصيص نسبة 25% من مقاعد مجلس النواب للمرأة بشكل دائم، واستمرار التمثيل الملائم لكل من العمال والفلاحين، والشباب، والمسيحيين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمصريين المقيمين في الخارج.

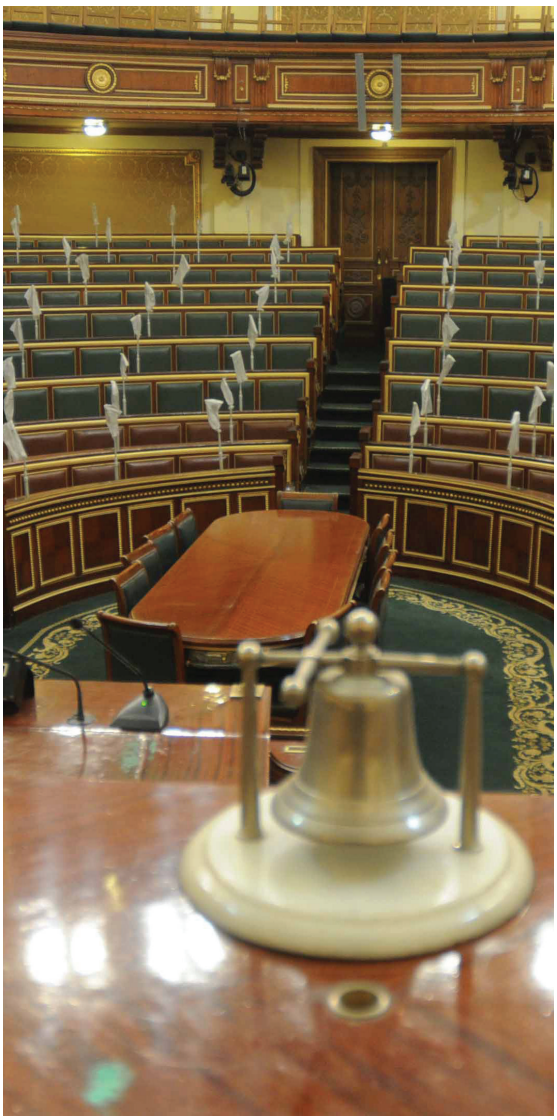

إدارة العملية الانتخابية:

تختص الهيئة الوطنية للانتخابات وهي هيئة مستقلة دون غيرها بإدارة الاستفتاءات، والانتخابات بدءًا من إعداد قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها، واقتراح تقسيم الدوائر، وتحديد ضوابط الدعاية والتمويل، والإنفاق الانتخابي، والإعلان عنه، والرقابة عليها، وتيسير إجراءات تصويت المصريين المقيمين في الخارج، وغير ذلك من الإجراءات حتى إعلان النتيجة.

الإطار القانوني لانتخابات مجلس النواب:

يتكون الإطار القانوني لانتخابات مجلس النواب من أربعة قوانين هي: تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، ومجلس النواب، وتقسيم الدوائر الانتخابية، والهيئة الوطنية للانتخابات.

قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية:

يتناول حق الاقتراع ومن يحق لهم مباشرة الحقوق السياسية، وقاعدة بيانات الناخبين وكيفية القيد بها ومراجعته وتصحيح الأخطاء، وتحديد الموطن الانتخابي، وضوابط الدعاية في الانتخاب والاستفتاء، واستخدام وسائل الإعلام الحكومية، وضوابط كل من التغطية الإعلامية واستطلاعات الرأي، ودور منظمات المجتمع المدني، ومواد تنظيم عمليتي الاستفتاء والانتخاب وكيفية التصويت وفرز الأصوات، وتصويت المصريين في الخارج، وإعلان النتائج، والحكم بشطب المترشح والتظلم من إجراءات الاقتراع والفرز، وجرائم الانتخاب. ويُعد جيدًا النص على أنه في جميع الأحوال يجب أن يتساوى جميع المترشحين في مدة الدعاية الانتخابية، وتحظر الدعاية الانتخابية في غير المواعيد المحددة بأية وسيلة من الوسائل، وهو التعديل الذي تمت إضافته في يوليو 2020 لمزيد من الضبط والإحكام لعملية الدعاية لأن مرشحي المرحلة الثانية كانوا يستفيدون من طول المدة المتاحة لهم. كما حددت التعديلات مدة 24 ساعة لتصدر الهيئة الوطنية للانتخابات قرارها في التظلمات المقدمة إليها وهو ما يُضفي مزيدًا من السرعة على العملية الانتخابية.

قانون مجلس النواب:

يتناول تكوين المجلس، وعدد الأعضاء، وطريقة توزيع المقاعد بين نظامي الفردي والقائمة، وتقسيم الدوائر الانتخابية، والتمثيل الملائم والمناسب لبعض المصريين، ووجوب استمرار الصفة الانتخابية، ومدة العضوية، وشروط الترشح وإجراءاته، والرموز الانتخابية، وعرض القوائم وأسماء المترشحين، وتنظيم الطعن عليهم، والحق في الحصول على بيانات الناخبين، والتنازل والتعديل في القوائم، وخلو مكان أحد المترشحين، ونصاب الفوز في الانتخاب، وخلو مكان أحد الأعضاء المنتخبين، وضوابط اختيار الأعضاء الذين يعينهم رئيس الجمهورية، والفصل في صحة العضوية، وحقوق وواجبات أعضاء مجلس النواب. كما تضمنت بنود القانون الأخرى مجموعة من الأحكام المتفرقة الخاصة باستقلال ميزانية المجلس، واللائحة الداخلية له، وتولى صلاحيات المجلس في أحوال الحل.

ووفقًا لتعديلات القانون في 2020 يبلغ عدد الأعضاء بالانتخاب 568 نائبًا (بواقع 284 للنظام الفردي، و284 بنظام القوائم المغلقة المطلقة)، ويخصص 25% منهم للمرأة (أي 142 مقعدًا)، ويستمر تطبيق التمثيل الملائم للعمال والفلاحين، والشباب، والمسيحيين، والأشخاص ذوى الإعاقة، والمصريين المقيمين في الخارج. ولرئيس الجمهورية أن يعين ما لا يزيد على 5% (أي يعين 28 عضوًا)، ومن ثم يكون إجمالي عدد أعضاء مجلس النواب 596 عضوًا. أما من حيث تقسيم الدوائر فيخصص 4 دوائر للانتخاب بنظام القوائم لدائرتين 42 مقعدًا لكل منها، ودائرتين أخريين 100 مقعد لكل منهما.

وتتضمن كل قائمة من المخصص لها عدد (42) مقعدًا الأعداد والصفات الآتية: ثلاثة مترشحين من المسيحيين، ومترشحان اثنان من العمال والفلاحين، ومترشحان اثنان من الشباب، ومترشح من الأشخاص ذوى الإعاقة، ومترشح من المصريين المقيمين في الخارج. على أن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم 21 امرأة على الأقل. وتتضمن كل قائمة من المخصص لها عدد (100) مقعد، الأعداد والصفات الآتية: تسعة مترشحين من المسيحيين، ستة مترشحين من العمال والفلاحين، ستة مترشحين من الشباب، ثلاثة مترشحين من الأشخاص ذوي الإعاقة، ثلاثة مترشحين من المصريين المقيمين بالخارج، على أن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم 50 امرأة على الأقل.

لم يغفل المشرع تعديل بعض المواد لإضفاء المزيد من الضوابط ومنها: أن في الشروط الواجب توافرها في المرشح ألا يكون قد سقطت عضويته من مجلس النواب أو مجلس الشيوخ بسبب فقد الثقة والاعتبار أو بسبب الإخلال بواجبات العضوية مالم يكن قد زال الأثر المانع. يعد إضافة مجلس الشيوخ للنص ضروريًا ليتسق مع استحداث إنشائه، وتعديل مواعيد الطعن على قرارات لجان فحص طلبات الترشح والبت في صفة المترشح ليكون فصل المحكمة في الطعن خلال ثلاثة أيام على الأكثر بدلًا من خمسة، وتعديل قيمة الرسوم التي يدفعها المرشحون للحصول على بيان بأسماء الناخبين لتصبح 500 جنيه، وزيادة قيمة التأمين الذي يؤديه المرشحون ويستخدم في إزالة الدعاية ليصبح عشرة آلاف جنيه للمرشح الفردي، و42 ألف جنيه للقائمة المخصص لها 42 مقعدًا، ومائة ألف جنيه للقائمة المخصص لها 100 مقعد، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويحل رئيس مجلس الشيوخ محل مكتب مجلس النواب ورئيسه في جميع الاختصاصات في حالة الحل.

قانون تقسيم الدوائر الانتخابية:

خصص القانون 143 دائرة للانتخاب الفردي (لكل دائرة عدد يتراوح ما بين مقعد إلى 4 مقاعد)، و4 دوائر للقوائم (الأولى قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا، والثانية شمال ووسط وجنوب الصعيد، والثالثة قطاع شرق الدلتا، والرابعة قطاع غرب الدلتا).

قانون الهيئة الوطنية للانتخابات:

تعد انتخابات 2020 أول انتخابات برلمانية تديرها الهيئة الوطنية للانتخابات، فقد أدارت منذ نشأتها سنة 2017 استحقاقين هما الانتخابات الرئاسية 2018، والاستفتاء على التعديلات الدستورية 2019. وبموجب هذا القانون تم إنشاء الهيئة وهي مستقلة لها شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري تختص دون غيرها بإدارة الاستفتاءات والانتخابات وتنظيم جميع العمليات المرتبطة بها وتعمل على ضمان حق الاقتراع لكل ناخب والمساواة بين جميع الناخبين والمترشحين خلال الاستفتاءات والانتخابات، ولا يجوز التدخل في أعمالها أو اختصاصاتها. وتتكون من مجلس إدارة الهيئة، وتشكيله قضائي، والجهاز التنفيذي الدائم. وقد تم إجراء تعديل طفيف على هذا القانون وهو تنظيم موعد إعلان الهيئة نتائج الانتخابات والاستفتاءات في حالة التقدم بتظلمات لتكون يومًا واحدًا فقط بدلًا من ثلاثة أيام، وذلك بهدف إضفاء مزيد من السرعة على العملية الانتخابية وعدم إطالة أمدها.

ثالثًا: سير العملية الانتخابية

كان التحدي الرئيسي أمام الدولة المصرية في 2020 هو إنفاذ الاستحقاقات الدستورية المتمثلة في عقد انتخابات البرلمان بغرفتيه (الشيوخ والنواب) في ظل المخاوف المتعلقة بجائحة فيروس كورونا المستجد. وهو ما يعني أن الحكم على الانتخابات بمراحلها الثلاث لن يُعنَى فقط بنزاهة الانتخابات فقط، بل بالجهود المبذولة للحيلولة دون تفشي الجائحة بمستويات أخطر مما كانت عليه قبل الانتخابات. والواقع أنه يمكن تقسيم العملية الانتخابية إلى ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل الاستحقاق الانتخابي (مجلسا الشيوخ والنواب)، مرحلة أثناء الانتخابات، مرحلة ما بعد الاستحقاق.

الجدول الزمني للانتخابات

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات، في 4 يوليو 2020، أن عملية التصويت على انتخابات مجلس الشيوخ، سوف تبدأ كما جرت العادة للمصريين في الخارج أولًا، ثم يلي ذلك أن يجري التصويت في شتى أنحاء الجمهورية. وفي حالة مجلس الشيوخ تُعقد الانتخابات على جولتين: الجولة الأولى وجولة الإعادة، على أن يبدأ تصويت المصريين في الخارج يومي 9 و10 أغسطس 2020، أما بالنسبة للتصويت بالداخل فقط فتم تخصيص يومي 11 و12 أغسطس 2020. ثم تم بعد ذلك إجراء جولة الإعادة بتاريخ 8 و9 سبتمبر، وبالنسبة للمصريين بالخارج تمت جولة الإعادة في 6 و7 سبتمبر. ثم أصدرت الهيئة الوطنية للانتخابات قرارها رقم (53) لسنة 2020، بشأن مواعيد إجراء انتخابات مجلس النواب 2020، في كل مرحلة وجولة الإعادة بها والمحافظات التي تضمها كل مرحلة. بحيث انقسم المشهد الانتخابي إلى مرحلتين، كل مرحلة تضم دوائر فردية ودائرتين بالقائمة. وتم إجراء العملية الانتخابية في المرحلة الأولى في دوائر 14 محافظة (هي: الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، الوادي الجديد، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان، البحر الأحمر، الإسكندرية، البحيرة، مطروح)، وذلك أيام 21 و22 و23 أكتوبر في الخارج، ويومي 24 و25 أكتوبر في الداخل، وعلى أن تجرى الانتخابات في هذه المرحلة، في حالة الإعادة أيام 21 و22 و23 نوفمبر في الخارج، ويومي 23 و24 نوفمبر في الداخل.

أما المرحلة الثانية، فقد أُقيمت في دوائر 13 محافظة (القاهرة، القليوبية، المنوفية، الدقهلية، الغربية، كفر الشيخ، الشرقية، دمياط، بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، شمال سيناء، جنوب سيناء). وتلك أجريت في الخارج أيام 4 و5 و6 نوفمبر، وفي الداخل يومي 7 و8 نوفمبر، وفي حالة الإعادة لهذه المرحلة تُجرى الانتخابات أيام 5 و6 و7 ديسمبر في الخارج، ويومي 7 و8 ديسمبر في الداخل.

ملامح العملية الانتخابية

يُمكن تقسيم العملية الانتخابية في 2020 على النحو التالي:

أ- مرحلة ما قبل انتخابات مجلس الشيوخ والنواب (التحضير الهيكلي والإجرائي):

يمكن عرض أبرز الظواهر التي شملتها المرحلة السابقة على إجراء الانتخابات وبدء الاقتراع بين مستويين أساسيين، هما: التحضير الهيكلي، والتحضير الإجرائي، على النحو التالي:

أما التحضير الهيكلي المتعلق بمخرجات القرارات الصادرة عن الهيئة الوطنية للانتخابات:

1 - مركزية "تنظيم" الانتخابات وإصدار التشريعات: شهدت مصر منذ ثورة يناير 2011 حتى نهاية 2020 أحد عشر استحقاقًا دستوريًا بين استفتاء أو انتخابات، وكان المستهدف منذ ذلك الوقت هو حصر صلاحيات تنظيم وإدارة الاستحقاقات في مؤسسة واحدة وهي الهيئة الوطنية للانتخابات؛ من أجل ضمان استقرار المشهد الانتخابي، واعتماد مراحل المشهد الثلاث من جهة واحدة فقط.

انصرف ذلك في عدة أبعاد: إصدار تشريعات منضبطة راعت تقريبًا كافة الجوانب المتعلقة بضمان نزاهة الانتخابات، مثل: (1) مراعاة شروط الترشح بصرامة ملحوظة مما انعكس على ارتفاع أعداد المستبعدين من الانتخابات، سواء كانوا أفرادًا أو قوائم، إلى أن وصل عدد المترشحين في القائمة النهائية إلى 4032 مترشحًا و8 قوائم انتخابية. (2) تعزيز الشفافية في تمويل الدعاية الانتخابية للأحزاب والمترشحين وتنظيم اللجان المراقبة على الإنفاق الدعائي، وهو ما أكدته مؤسسة "ماعت" الشريك المحلي والرئيس للبعثة الدولية المراقبة على الانتخابات البرلمانية في تقريرها النهائي على سير العملية الانتخابية. (3) تحديد الضوابط المطلوبة لمنظمات المجتمع المدني (المحلية والأجنبية) الراغبة في مراقبة الانتخابات المصرية، هذه الشروط هي: أن تكون ذات سمعة دولية حسنة، مشهودًا لها بالحيدة والنزاهة، وأن يكون من ضمن مجالات عمل المنظمة الأصلية متابعة الانتخابات وحقوق الإنسان ودعم الديمقراطية، وأن تكون لها خبرة سابقة في مجال متابعة الانتخابات. مما أسفر عن موافقة الهيئة الوطنية للانتخابات على سبع منظمات أجنبية فقط (من أوروبا، وإفريقيا، والشرق الأوسط)، هي: منتدى "جالس" الدولية، ومنظمة "إيكو" أو منظمة مجموعة ريادة الأعمال للاقتصاد الاجتماعي، ومنظمة "متطوعون بلا حدود"، ومنظمة "إليزا"، والمنصة الإفريقية، ومنتدى أوغندا للمنظمات غير الحكومية، ومنظمة "زيموس". وقبلت الهيئة إشراف 56 منظمة محلية، على رأسها مؤسسة ماعت، الذي كان شريكًا محليًا لتنسيق أعمال البعثة الدولية، لمتابعة الانتخابات البرلمانية، و3 مجالس قومية و51 مؤسسة إعلامية محلية و153 مؤسسة دولية كمتابعين.

ولكن عاب في مسألة التشريعات، حسب تقرير البعثة الدولية للمنظمات الأجنبية، هو عدم كفاية المدة المقررة لتقديم أوراق الترشح.

2 - تعددية سياسية تشمل الجميع: شهدت الانتخابات البرلمانية (انتخابات مجلس الشيوخ، وانتخابات مجلس النواب) ظهور 30 حزبًا سياسيًا منافسًا في الانتخابات، و8 قوائم انتخابية تتنافس في 4 جولات انتخابية (جولتان انتخابيتان لكل فصل انتخابي). و4032 مترشحًا سياسيًا، كان مرجحًا للزيادة لولا تلاحظ ظاهرة زيادة عدد المستبعدين من الانتخابات لاعتبارات صحية، ومالية، وعسكرية، متعلقة بعدم تأدية الخدمة العسكرية.

انعكس ذلك في حضور أحزاب سياسية وقوائم انتخابية كانت قد سجلت اعتراضًا ثم انسحابًا من انتخابات برلمان 2015، مثل حزب المحافظين (المعارض)، وقائمة "نداء مصر".

3 - حيوية الإشراف القضائي: يقتصر مصطلح "الإشراف" على الهيئات القضائية الوطنية، والمنظمات الدولية التي تفوض من الخارج مثل منظمة الأمم المتحدة. وحسب ما ذكره تقرير البعثة الدولية فإن الإشراف القضائي على الانتخابات بمراحله الثلاث امتاز بحيوية ملحوظة، انعكست في سرعة النظر في الطعون المقدمة من المستبعدين من الانتخابات مما أسفر عن عودة الكثير منهم مرة أخرى إلى المنافسة الانتخابية بصورة طبيعية وفعّالة.

أما الظواهر التي تعلقت بالتحضير الإجرائي، فكان أبرزها على النحو التالي:

1 - الاستعداد الأمني: أعلنت وزارة الداخلية استنفارها الأمني المكثف ورفع درجة الاستعداد القصوى. كما تخللها مرور قيادات الوزارة على كافة المحافظات للإشراف على القوات المشاركة في عمليات التأمين، والتأكد من مدى جاهزيتها.

2 - الاستعداد الطبي: وفّرت وزارة الصحة خطة توزيع سيارات الإسعاف والطوارئ السريعة على مقار لجان الاقتراع. كما وفّرت غرفة عمليات في كل محافظة لمتابعة سير الانتخابات.

كما أكدت وزارة الصحة على المواطنين الالتزام بعدم عقد أو حضور مؤتمرات جماهيرية تتعلق بالدعاية الانتخابية منعًا لانتشار فيروس كورونا، وارتفاع عدد المصابين.

3 - الأجهزة المحلية: رغم التعليمات التي أصدرتها وزارة التنمية المحلية للمحافظات بدورها المركزي في مراقبة سير العملية الانتخابية في مراحلها الثلاث، وبالتحديد فيما يتعلق بالدعاية الانتخابية؛ إلا أنه لوحظ (حسب تقرير البعثة الدولية) لجوء بعض المرشحين والأحزاب إلى عقد مؤتمرات دعائية. ويمكن إرجاع ذلك إلى عاملين: الأول هو ظهور وجوه جديدة في المنافسة الانتخابية مما دفعهم إلى الاضطرار لعقد مثل هذه المؤتمرات التي لا تزال تلعب دورًا تقليديًا فعالًا ضمن أدوات الدعاية الانتخابية، خاصة في المجتمعات الجهوية في الصعيد.

الثاني، هو عدم تفعيل دور الأجهزة المحلية في المحافظات بعد؛ بسبب تأخر صدور قانون الإدارات المحلية واللائحة التنفيذية للقانون.

ب- المرحلة الفعلية للانتخابات:

تتميز هذه المرحلة بقصر مدتها التي ترتبط بأيام التصويت في لجان الاقتراع، ورغم ذلك إلا أنها شهدت بعض الظواهر من بينها التالي:

1 - تجاوز الصمت الانتخابي وتسييس التطوع: حسب تقارير المنظمات المحلية (التقرير الصادر عن التحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية) والأجنبية (تقرير البعثة الدولية) فإن الانتخابات البرلمانية، خاصة في انتخابات مجلس النواب، شهدت اشتراك متطوعين من جمعيات أهلية مصرية لحملات دعائية انتخابية لصالح بعض الأحزاب، وهو ما يمثل خرقًا للصمت الانتخابي.

وربما يمكن إرجاع السبب إلى تأخر صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية الذي يحظر على الجمعيات الأهلية ممارسة أي عمل سياسي-حزبي؛ للحيلولة دون تسييس قيمة التطوع التي يرتكن إليها جوهر العمل الأهلي. علاوة على أن هناك جمعيات أهلية في مصر تتميز بطابع عائلي، مما مثل لهم دافعًا سياسيًا لمساندة ذويهم في الدوائر الانتخابية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية في مصر بتاريخ 11 يناير 2021، أي بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية.

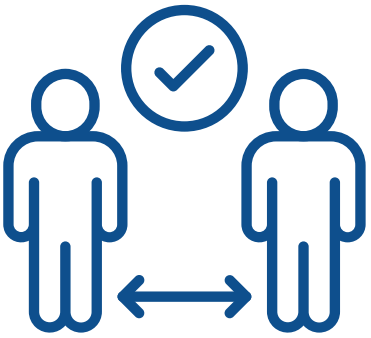

2 - استقرار الوضع الصحي: راهنت الدولة المصرية على إدارة فعالة للمشهد الانتخابي بما لا يؤثر على صحة المواطنين المشاركين في الانتخابات، من خلال توفير الآليات الكافية للحيلولة دون انتشار فيروس كورونا، بالإضافة إلى صياغة وعي جمعي يساهم في الحفاظ على الاستقرار الصحي للبلاد.

ويتضح من خلال بيانات وزارة الصحة بشأن أعداد المصابين استقرار الوضع الصحي للبلاد، إذ ظلت أعداد المصابين بين 150 حالة إلى 200 حالة من يوم 24 أكتوبر إلى 4 نوفمبر.

عدد إصابات كورونا أثناء الانتخابات

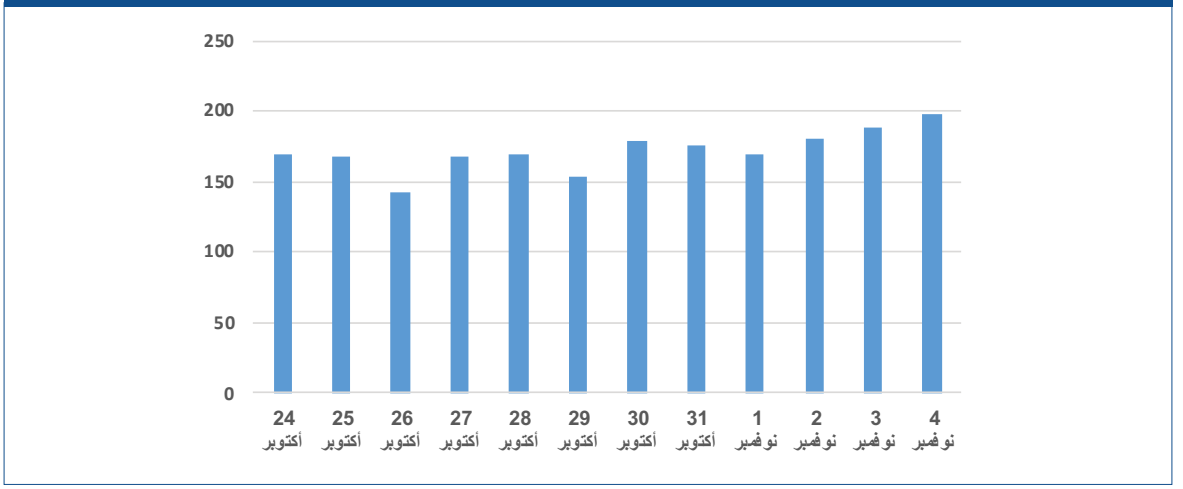

ويمكن إرجاع تلك الظاهرة إلى العوامل التالية:

أ. حرصت الوزارة على توفير شخص يقوم بعمل مسحة حرارية على باب اللجنة الانتخابية لاستبعاد من يعاني حرارة مرتفعة أو أي أعراض تنفسية مثل الكحة وضيق التنفس، وتوجيه المشتبه بهم لأقرب منشأة طبية.

ب. تم توفير الفرق الطبية المُدربة داخل المقار الانتخابية بجميع محافظات الجمهورية، لتقديم الخدمات الطبية اللائقة للناخبين والمواطنين.

ج. وفرضت الهيئة ارتداء القناع الواقي على كل أطراف العملية الانتخابية، ووفرتها بشكل مجاني لكل من لا يرتدي قناعًا من الناخبين.

3 - استقرار الوضع الأمني: لم تشهد مصر حالة عدائية واحدة على سير العملية الانتخابية؛ للعوامل التالية:

أ. تجميع الاحتياطات وعناصر الانتشار والتدخل السريع وعناصر الصاعقة والمظلات والشرطة العسكرية، والتأكيد على استعدادها التام لتنفيذ عملية الانتشار الأمني للتصدي لأي أعمال عدائية قد تؤثر على انتظام العملية الانتخابية.

ب. تم تجهيز العديد من الدوريات الأمنية للدفع بها بالطرق والمحاور المرورية في حالة المواقف الطارئة لحماية المواطنين والتصدي لكافة التهديدات التي يمكن مجابهتها خلال المساهمة في تأمين اللجان بالتعاون مع قوات الشرطة المدنية وعناصر الأمن في محيط اللجان.

ج- المرحلة اللاحقة على الانتخابات (التنفيذ الإجرائي):

تُعد هذه المرحلة من أكثر المراحل حرجًا وحساسية على المشهد الانتخابي، كونها الانعكاس الواقعي لنتائج تفاعلات المشهد السياسي، وعادةً ما تأخذ مدة طويلة في ضبط وقائعها بدءًا من إعلان النتيجة الرسمية.

ويبدو أنها لم تخلُ من الظواهر التي أشارت إليها التقارير الصادرة من منظمات المجتمع المدني المسئولة عن مراقبة الانتخابات. ويمكن عرض أبرزها فيما يلي:

1 - مد فترة الطعون عن المدة المقررة في الجدول الزمني: لم يكن هناك التزام صارم بالجدول الزمني المقرر من الهيئة الوطنية للانتخابات. إذ كان مقررًا أن يكون 24 نوفمبر اليوم الأخير لاستلام الطعون من المرشحين، ولكن تم مدها إلى يناير 2021 والبت فيها نهائيًا في مارس 2021.

ويمكن إرجاع سبب مد فترة الطعون إلى عامل حرص الهيئة الوطنية للانتخابات على مواجهة استباقية للشائعات التي من الممكن أن تتعرض للتحضير الإجرائي والتشكيك في نزاهة سير العملية الانتخابية. وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة وفرت 110 قضاة لترأس 106 دوائر تتلقى الطعون الانتخابية، مما يشير إلى أنه ليس هناك خطأ هيكلي أو إجرائي في مسألة قبول الطعون بعد إعلان النتيجة.

2 - نسبة عالية في عدد الأصوات الباطلة لنظام القوائم في الانتخابات: أشارت النتائج الرسمية (الهيئة الوطنية) إلى أن عدد الأصوات الباطلة وصل إلى 2 مليون و585 ألف صوت، في حين وصل عدد الأصوات الصحيحة للقوائم 7 ملايين و730 ألفًا و456 صوتًا.

وأرجع تقرير البعثة الدولية سبب هذه الظاهرة إلى عدم فاعلية المجتمع المدني المحلي في مصر، الذي كان عليه دور مركزي في نشر الوعي اللازم بنظام الاقتراع.

رابعًا: الدعاية الانتخابية.. الضوابط والأشكال:

ظهرت الدعاية الانتخابية في مصر في بدايات القرن العشرين، وتحديدًا في الانتخابات البرلمانية عام 1924، التي كانت أول انتخابات برلمانية بعد دستور 1923 الذي نص على مشاركة الشعب في حكم البلاد من خلال مجلس نيابي يختار الشعب أعضاءه، وفاز فيها حزب الوفد برئاسة الزعيم "سعد زغلول"، وقام بتشكيل الحكومة. وبداية من هذا التاريخ وحتى العام المنصرم احتلت الدعاية الانتخابية صدارة اهتمامات المرشحين، وهو ما انعكس على تطورها بشكل كبير.

جرت الانتخابات التشريعية الأخيرة لمجلسي النواب والشيوخ في ظل متغيرات جديدة عن الانتخابات التي سبقتها، وهناك متغيران أساسيان يمكن ملاحظتهما؛ الأول صدور القانون رقم 174 لسنة 2020 في أغسطس 2020 الخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية لمجلس النواب، ثانيًا الظروف الاستثنائية بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، وهو ما فرض واقعًا جديدًا للدعاية الانتخابية جعلها مغايرة لشكلها المعتاد على مدار سنوات، واعتمدت الدعاية الانتخابية بشكل كبير على وسائل التكنولوجيا الحديثة، بهدف الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الناخبين الذين يقدر عددهم 62 مليونًا و940 ألفًا و165 ناخبًا.

الضوابط القانونية للدعاية الانتخابية

أصدرت الهيئة الوطنية للانتخابات القرار رقم 42 لسنة 2020 الذي نشر في الجريدة الرسمية في 16 يوليو 2020 بالعدد 29 (تابع)، بشأن ضوابط الدعاية الانتخابية في انتخابات مجلس الشيوخ، والقرار رقم 64 لسنة 2020 الذي تم نشره بالجريدة الرسمية في 1 أكتوبر 2020 بالعدد 40 تابع (أ)، بشأن ضوابط الدعاية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب، وذلك بما يتفق مع القانون والدستور. وقد جاء القراران متفقان تمامًا في مضمونهما بشأن تنظيم عملية الدعاية الانتخابية، والوسائل المتاحة للدعاية، وضوابط تلقي التبرعات ومحظورات الدعاية الانتخابية.

الوسائل المتاحة للدعاية:

أوضحت الهيئة أن لكل مترشح لعضوية مجلس البرلمان، سواء بالنظام الفردي أو القوائم، الحق في إعداد وممارسة دعاية انتخابية لمخاطبة الناخبين لإقناعهم ببرنامجه الانتخابي وذلك عن طريق الاجتماعات العامة والحوارات ونشر وتوزيع مواد الدعاية الانتخابية، ووضع الملصقات واللافتات طبقًا للشروط واستخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة والإلكترونية، وغيرها من الأنشطة، وذلك بحرية تامة بكل الطرق التي يجيزها القانون وفي إطار الضوابط والقواعد الواردة في الدستور والقانون وقرارات اللجنة العليا للانتخابات في هذا الشأن.

استخدام وسائل الإعلام:

يكون للمترشح الحق في استخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة، وذلك في حدود المتاح فعليًا من الإمكانات، وبما يحقق تكافؤ الفرص بين المترشحين وعدم التمييز بينهم، وله الحق في الدعاية لبرنامجه الانتخابي من خلال شبكات الإذاعة والقنوات التلفزيونية الرسمية والخاصة، على أن يتم توزيع الوقت المتاح للمترشحين في النظام الفردي ونظام القوائم خلال فترات الإرسال المتميزة والعادية على أساس المساواة التامة ودون تمييز، وذلك سواء بالنسبة لمدة الدعاية المتاحة لهم أو بالنسبة إلى وقت البث، مع مراعاة التزام المترشحين والقوائم بقواعد وضوابط الدعاية الانتخابية المبينة، وعلى اتحاد الإذاعة والتلفزيون إتاحة الفرصة لهم في هذا الشأن وإخطار اللجنة العليا للانتخابات بأية مخالفة من المترشحين لقواعد وضوابط الدعاية أولًا بأول لاتخاذ الإجراء المناسب وفقًا للقانون.

ضوابط تلقي التبرعات:

يكون تمويل الدعاية الانتخابية للمترشح من أمواله الخاصة، وللمترشح أن يتلقى تبرعات نقدية أو عينية من أي شخص طبيعي مصري، أو من الأحزاب المصرية، بشرط ألا يجاوز التبرع العيني والنقدي من أي شخص أو حزب 5% من الحد الأقصى المصرح به للإنفاق على الدعاية الانتخابية، ويحظر تلقي تبرعات بالزيادة

على هذه النسبة، ويلتزم المترشح بإخطار اللجنة العليا للانتخابات -عن طريق مخاطبة لجنة انتخابات المحافظة- بأسماء الأشخاص والأحزاب وغيرهم، الذين تلقي منهم تبرعًا ومقدار التبرع.

ويشترط على المترشح الفردي أو في القائمة فتح حساب في أحد فروع البنك الأهلي أو بنك مصر أو أحد مكاتب البريد يودع فيه ما يخصصه من أموال وتبرعات بقصد الدعاية، ولتقدير القيمة النقدية للتبرعات العينية التي يتعذر تقديم فاتورة معتمدة بقيمتها، يندب مكتب خبراء وزارة العدل لتقديرها.

ولمزيدٍ من إحكام الرقابة على عملية التبرعات، حظرت الهيئة على المرشحين تلقي أية مساهمات أو دعم نقدي أو عيني للإنفاق على الدعاية الانتخابية أو للتأثير في اتجاهات الرأي العام لتوجيهه لإبداء الرأي على نحو معين، في موضوع مطروح للانتخاب، وذلك من أي من:

- شخص اعتباري مصري أو أجنبي.
- دولة أو جهة أجنبية أو منظمة دولية.
- كيان يساهم في رأسماله شخص مصري أو أجنبي طبيعي أو اعتباري أو أية جهة أجنبية أيًا كان شكلها القانوني.
- شخص طبيعي أجنبي.

سجل حسابات الدعاية الانتخابية:

ألزمت قرارات الهيئة كل مترشح وكذا القائمة الانتخابية بإمساك سجل منتظم وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية يدون به مصادر التمويل ومصاريف الدعاية الانتخابية، على أن يثبت به تاريخ تلقي التبرعات وشخص المتبرع والأشياء المتبرع بها وقيمتها، وعلى المترشح إبلاغ لجنة المحافظة يوميًا بما تم قيده بهذا السجل، وللجنة عند الاقتضاء، تكليف مكتب خبراء وزارة العدل بمراجعة حسابات الدعاية الانتخابية للمترشحين، وعلى المترشح أو وكيله –بموجب توكيل موثق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق– وكذا ممثل القائمة الانتخابية أن يقدم إلى لجنة المحافظة في اليوم التالي لنهاية الحملة الانتخابية بيانًا يتضمن مجموع المبالغ التي حصل عليها ومصدرها وطبيعتها، وما أنفقه منها على الحملة الانتخابية، وأوجه هذا الإنفاق لتتولى فحصه وعرض نتيجة الفحص على اللجنة العليا للانتخابات.

حساب بنكي للدعاية:

يُشترط لقبول أوراق الترشح للبرلمان أن يقوم المترشح في النظام الفردي، أو ممثل القائمة في نظام القوائم بفتح حساب بالعملة المحلية في أحد فروع البنك الأهلي أو بنك مصر أو بأحد مكاتب البريد. ويوجه المترشح تعليمات مستديمة للبنك أو مكتب البريد لإبلاغ اللجنة العليا للانتخابات بكافة التعاملات أولًا بأول، عن طريق مخاطبة لجنة الانتخابات بالمحافظة بشأنها، ويودع المترشح في الحساب ما يخصصه من أمواله وما يتلقاه من التبرعات النقدية بقصد الدعاية، كما تقيد فيه القيمة النقدية للتبرعات العينية، ويقوم المترشح بإخطار لجنة المحافظة بأوجه إنفاقه من هذا الحساب خلال أربع وعشرين ساعة، ولا يجوز الإنفاق على الحملة الانتخابية من خارج هذا الحساب، وعلى البنك أو مكتب البريد والمترشح إبلاغ لجنة انتخابات المحافظة أولًا بأول بما يتم إيداعه وقيده في الحساب ومصدره خلال أربع وعشرين ساعة.

محظورات الدعاية الانتخابية:

1. التعرض لحرمة الحياة الخاصة للمواطنين أو للمترشحين.
2. تهديد الوحدة الوطنية أو استخدام الشعارات الدينية أو الرموز التي تدعو للتمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو اللغة أو العقيدة أو تحض على الكراهية.
3. استخدام العنف أو التهديد باستخدامه.
4. استخدام المباني والمنشآت ووسائل النقل المملوكة للدولة أو لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، والمؤسسات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب، ودور الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
5. استخدام المرافق العامة ودور العبادة والجامعات والمدارس والمدن الجامعية وغيرها من مؤسسات التعليم العامة والخاصة.
6. إنفاق الأموال العامة وأموال شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
7. الكتابة بأية وسيلة على جدران المباني الحكومية أو الخاصة.
8. تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة.
9. القيام بأية دعاية انتخابية تنطوي على خداع الناخبين أو التدليس عليهم بنشر أو إذاعة أخبار كاذبة عن موضوع الانتخاب أو عن سلوك أحد المترشحين أو عن أخلاقه أو التشهير به من خلال الكلمات أو الصور أو المعاني أو الرموز أو الإيماءات أو حيل التعبير أو أي شكل آخر بقصد التأثير على العملية الانتخابية أو توجيه الناخبين إلى إبداء الرأي على وجه معين أو الامتناع عنه.
10. استعمال أو السماح باستعمال وسائل الدعاية الانتخابية في غير أهدافها (وهي الدعاية للبرنامج الانتخابي)، كما لا يجوز للمترشح أن يتنازل لغيره عن المكان المخصص لحملته الانتخابية.
11. استعمال مكبرات الصوت لأغراض الدعاية الانتخابية إلا في حالة الاجتماعات الانتخابية المنظمة.
12. الاعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية للغير، سواء بالشطب أو التمزيق أو غير ذلك من وسائل المحو أو الإتلاف أو الإزالة.
13. استخدام أي وسيلة من وسائل الترويع أو التخويف بهدف التأثير على آراء الناخبين وسلامة سير إجراءات العملية الانتخابية.

كما حظرت الهيئة على شاغلي المناصب السياسية وشاغلي وظائف الإدارة العليا في الدولة الاشتراك بأية صورة من الصور في الدعاية الانتخابية بقصد التأثير الإيجابي أو السلبي على نتيجة الانتخاب أو على نحو يخل بتكافؤ الفرص بين المترشحين.

حجم الإنفاق على الدعاية:

فيما يخص حجم الإنفاق على الدعاية الانتخابية، اتفق القراران في تحديد الحد الأقصى للإنفاق على الدعاية فيما يخص الانتخاب بنظام الفردي، وذلك من خلال تحديد 500 ألف جنيه كحد أقصى للدعاية في الجولة الأولى من الانتخابات، و200 ألف جنيه كحد أقصى للدعاية في جولة الإعادة.

واختلف القراران فيما يخص تحديد الحد الأقصى للدعاية الانتخابية في نظام القوائم؛ وذلك نظرًا لطبيعة تشكيل القوائم الانتخابية التي جاءت مختلفة في كلٍّ من انتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات مجلس النواب؛ إذ اشتملت الانتخابات بنظام القائمة في انتخابات مجلس الشيوخ على نوعين من القوائم، الأولى مكونة من 15 مقعدًا، والثانية مكونة من 35 مقعدًا.

وقد حددت الهيئة الوطنية للانتخابات الحد الأقصى لما يُنفقه كل المترشحين على القائمة المخصص لها (15 مقعدًا) مليونين وخمسمائة ألف جنيه، على أن يكون الحد الأقصى في مرحلة الإعادة مليون جنيه. ويُزاد الحدان المشار إليهما إلى الضعف للقائمة المخصص لها (35 مقعدًا).

أما في انتخابات مجلس النواب فقد حددت الهيئة الوطنية للانتخابات الحد الأقصى لما ينفقه كل المترشحين على القائمة المخصص لها (42 مقعدًا) سبعة ملايين جنيه، ويكون الحد الأقصى في مرحلة الإعادة مليونين وثمانمائة ألف جنيه. على أن يكون الحد الأقصى لما ينفقه كل المترشحين على القائمة المخصص لها (100 مقعد) ستة عشر مليونًا وستمائة ألف جنيه، ويكون الحد الأقصى في مرحلة الإعادة ستة ملايين وستمائة ألف جنيه.

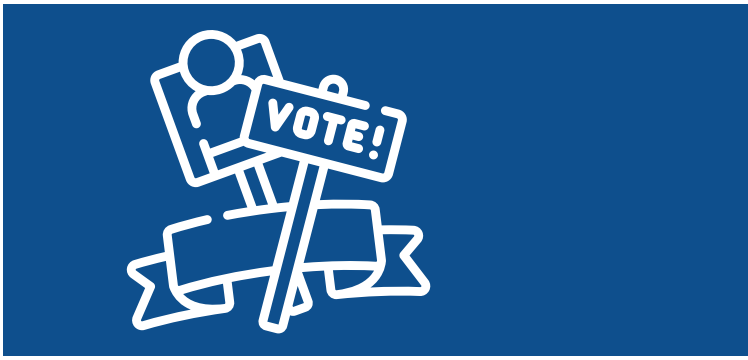

أشكال الدعاية الانتخابية

استخدام منصات التواصل الاجتماعي:

نتيجة الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا وتماشيًا مع جهود الدولة لمنع انتشاره، شهدت منصات التواصل الاجتماعي وعلى رأسها موقع "فيسبوك" كثافة كبيرة في الاستخدام من قبل المرشحين، واستخدمت تلك المنصات في عقد اللقاءات الجماهيرية الافتراضية من خلال تقنية البث المباشر ونشر البرامج الانتخابية للمرشحين، وعرض ومناقشة وتبادل الأفكار والمطالب المختلفة، وذلك لما تمتلكه تلك المنصات من سرعة الوصول إلى الناخبين على مدار الساعة.

شركات الدعاية الإلكترونية:

لعبت شركات الدعاية الإلكترونية دورًا كبيرًا في الحملات الانتخابية التي كانت تتم عبر منصات التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال قيام المرشح بالتعاقد مع شركة متخصصة في الدعاية الإلكترونية، ويتم من خلالها إدارة الصفحة الرسمية للمرشح، والرد على استفسارات وأسئلة الناخبين، وتصميم صور احترافية وإنفوجراف من خلال متخصصين تتضمن أبرز نقاط برنامجهم الانتخابي، بجانب القيام بحملات الإعلانات الممولة التي تستهدف فئة معينة من المواطنين بمنطقة معينة وفئة عمرية محددة.

الأغاني الترويجية:

تلاحظ قيام عدد كبير من المرشحين بتأليف الأغاني التي تتضمن شعارات تخاطب ود الجمهور المستهدف، مع التركيز على الرمز الانتخابي للمرشح، وكان يتم إذاعة الأغاني من خلال مكبرات صوت محملة على عربات مخصصة للنقل، وتطوف هذه العربات مناطق الدائرة بشكل مستمر خلال فترة الدعاية الانتخابية.

المؤتمرات الجماهيرية:

شهدت المؤتمرات الانتخابية الجماهيرية التي كان يعقدها المرشحون في الدوائر الانتخابية، انخفاضًا ملحوظًا مقارنة بالانتخابات السابقة، وذلك في ضوء التزام المرشحين بإجراءات الدولة لمجابهة فيروس كورونا، ولكن تلاحظ قيام البعض بتنظيم المؤتمرات وخاصة في القرى والأرياف.

الزيارات المباشرة:

في ضوء صعوبة تنظيم اللقاءات الجماهيرية لجأ عدد من المرشحين إلى القيام بزيارات مباشرة للعائلات ذات الثقل والشخصيات العامة في الدائرة الانتخابية، ونشر هذه الصور على المنصات الإلكترونية للمرشح.

الجولات الانتخابية:

قيام المرشح بصحبة حشد من أنصاره بالتجول في الدائرة الانتخابية، وتحديدًا في الأماكن المزدحمة (الأسواق الشعبية – المقاهي – المحال التجارية) خلال أوقات المساء، وذلك لضمان الوصول إلى الفئات التي لا تتعامل مع وسائل التكنولوجيا الحديثة مثال كبار السن والأميين، بالإضافة إلى التواصل مع أكبر عدد ممكن من الناخبين، وطرح البرنامج الانتخابي عليهم.

اللافتات واللوحات الإعلانية:

كانت هناك كثافة في استخدام اللافتات الدعائية "البانر" في مختلف الميادين والشوارع الرئيسية بالدوائر الانتخابية، وتضمنت اسم المرشح وصورته ورقمه في الكشوف ورمزه الانتخابي وانتمائه الحزبي مع بعض الشعارات الانتخابية والدائرة التي يترشح عنها، وجاءت المطبوعات الصغيرة والصور الحائطية في المرتبة الثانية بعد "البانر"، بينما قام عدد قليل من المرشحين بتأجير اللوحات الإعلانية العملاقة بالمحاور والطرق الرئيسية وأعلى الكباري، واستخدامها في أعمال الدعاية الخاصة بهم بهدف الوصول إلى عدد أكبر من الناخبين.

ومن الجدير بالذكر أنه على أي مرشح قبل البدء في الدعاية الانتخابية من تعليق بانرات بمختلف الأحياء والشوارع، التوجه إلى الحي لتقديم طلب بالدعاية الانتخابية ونوعية الدعاية وعدد البانرات التي يستعين بها.

ولا يمكن لأي مرشح وضع بوسترات وبانرات بالشوارع دون الحصول على ترخيص وموافقة من الحي، وسداد الرسوم المستحقة على الدعاية الانتخابية، وإلا يُعد مخالفًا ويتم إزالة المخالفة على الفور وتحرير محضر بشأنها.

وتحدد كل محافظة تسعيرة تعليق اللافتات، ويقوم المرشح بسداد 50% من قيمة الدعاية كتأمين مع الخصم منها إذا تعرضت أي منشآت تتبع المحافظة لأي مكروه، سواء بتلف في الأسفلت، أو الجدران، علاوة على رسوم المتر للافتات، وتقدر في المتوسط للمتر في البانر 100 جنيه، بينما رسوم البوستر المتر في المتر 250 جنيهًا ويزيد بزيادة المساحة.

برامج الرسائل الإلكترونية:

قام أغلب المرشحين بعمل مجموعات خاصة على برامج الرسائل الإلكترونية مثال "واتساب" و"تيليجرام"، وتضم تلك المجموعات منسقي الحملة الانتخابية للمرشح وعددًا من كبار العائلات بالدائرة الانتخابية من أنصاره، ويتم من خلال تلك المجموعات تنسيق العمل بشكل متواصل ومستمر، وأيضًا يتم تبادل مقاطع الفيديو والصور للجولات الانتخابية التي يقوم بها المرشح لنشرها على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة.

خامسًا: التغطية الإعلامية للانتخابات

يلعب الإعلام دورًا أساسيًا في توعية المواطنين بأهمية الانتخابات البرلمانية وضرورتها في بناء العملية الديمقراطية في أي بلد. كما يؤثّر الإعلام بصورة ملحوظة على صياغة القرارات التي يتخذها المواطن بخصوص المشاركة في الانتخابات.

وتماشيًا مع هذا الاتجاه العالمي، شهدت مصر تصاعدًا ملحوظًا في دور الإعلام بكافة أشكاله في تشكيل الوعي العام الانتخابي والسياسي في السنوات الأخيرة. وقد جاء ذلك نتيجة لتزايد عدد وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، علاوة على دخول إعلام "الإنترنت" بصورة مباشرة واعتماد الجمهور عليه كمصدر أساسي للحصول على المعلومات، سواء التي تخص العملية الانتخابية، أو الوضع السياسي العام في البلاد.

وقد شهدت السنوات الأخيرة في مصر، وبالتحديد منذ عامي 2011 و2012، اتساعًا كبيرًا في قاعدة المستخدمين لشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي ومستخدمي الهواتف المحمولة، خاصة الهواتف الذكية، حيث أصبحت هذه الوسائل الإعلامية الجديدة ذات تأثير هائل على مجريات الوضع السياسي في البلاد. وقد تواكب مع هذا أيضًا تزايد اعتماد المواطن على القنوات التليفزيونية الفضائية للحصول على المعلومات بصورة مباشرة أولًا بأول. وهناك إجماع بين كافة المراقبين للوضع الإعلامي في مصر أن القنوات التليفزيونية الفضائية قد لعبت في الفترة ما بين 2011 و2014 دورًا كبيرًا في تشكيل الوعي العام الانتخابي والسياسي، وخصوصًا من خلال ما يُسمى ببرامج "التوك شو" حتى وإن اتّسمت في بعض الأحيان بعدم الانضباط وغياب المهنية. ومنذ إجراء الانتخابات الرئاسية في مايو 2014، اهتمت السلطات بترشيد أداء القنوات التليفزيونية الفضائية، وازداد الأمر مع صدور قوانين الصحافة والإعلام في عام 2019، وتكوين الهيئات الثلاث الحاكمة للوضع الإعلامي العام في البلاد الآن وهي: الهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام، والمجلس الأعلى لتنظيم الصحافة والإعلام.

وفيما يخصّ العملية الانتخابية أيضًا، شهدت البلاد منذ الانتخابات الرئاسية في 2014 وانتخابات أول مجلس نواب في 2015 بعد ثورة 30 يونيو 2013 تصاعدًا ملحوظًا في دور الهيئة الوطنية للانتخابات في التأثير على التغطية الإعلامية للانتخابات، وذلك من خلال إصدار قرارات تختص بتشكيل لجان لمتابعة ما يُذاع وينشر في وسائل الإعلام عن الانتخابات، ومدى التزام هذه الوسائل بالضوابط المهنية الواردة في قانون مباشرة الحقوق السياسية. وقد نصت هذه الضوابط على عدد من الأمور التي أصبح مطلوبًا من أجهزة ووسائل الإعلام المختلفة الالتزام بها، مثل: ضرورة عدم خلط الرأي بالخبر، وعدم خلط الخبر بالإعلان، وعدم التحيز لمرشح أو لحزب بعينه، وعدم استخدام الشعارات الدينية لتأييد أو رفض مرشح بعينه، وعدم إجراء عمليات استطلاع رأي قبل التصويت في الانتخابات.. إلخ.

انتخابات مجلس الشيوخ

تعد انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب من أبرز الأحداث السياسية التي شهدتها مصر في النصف الثاني من عام 2020. وتعد انتخابات مجلس الشيوخ أول الاستحقاقات الأساسية للتعديلات الدستورية التي تم التصويت عليها بـ"نعم" في استفتاء عام في شهر أبريل 2019. وقد قامت الهيئة الوطنية للانتخابات بعقد مؤتمر صحفي في 4 يوليو أعلنت فيه عن فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الشيوخ، بدءًا من السبت 11 يوليو ولمدة أسبوع حتى 18 يوليو. وقد كان المؤتمر الصحفي للهيئة الوطنية للانتخابات بمثابة إشارة الانطلاق لوسائل الإعلام بكافة صورها لمتابعة مجريات انتخابات مجلس الشيوخ. وقد جاءت المتابعة عقب فتح باب الترشح مباشرة في 11 يوليو من خلال متابعة أعداد المتقدمين للترشح وانتماءاتهم السياسية. ثم جاء التركيز الأكبر في المتابعة عقب غلق باب الترشح مباشرة في 18 يوليو، وحيث أبرزت كافة وسائل الإعلام ما ذكرته الهيئة الوطنية للانتخابات من أن العدد النهائي للمرشحين في هذه الانتخابات هو 762 مرشحًا. وقد تميزت الصحف والقنوات بكافة أشكالها بعمل قراءات تحليلية للمؤتمرات الصحفية للهيئة الوطنية للانتخابات وما ورد فيها من أرقام وإحصائيات. ويمكن الإشارة هنا إلى صحيفة "الأهرام" التي ركزت بصورة كبيرة على أعداد المرشحين في كل المراحل وانتماءاتهم الحزبية والسياسية، علاوة على إجراء حوار شامل مع المستشار "لاشين إبراهيم" حول ضوابط العملية الانتخابية وإعلان النتائج وكيفية عمل اللجنة.

وفيما يخصّ الصحف الخاصة، فقد ركزت على المنافسة داخل الدوائر وأسماء المرشحين في كل دائرة. وانفردت صحيفة خاصة هي "المصري اليوم" باستكتاب عدد من المحللين عن توقعاتهم لانتخابات مجلس الشيوخ. ومن جانبها، تابعت القنوات الفضائية سير العملية الانتخابية لمجلس الشيوخ أولًا بأول. وقد تم التركيز في القنوات على عملية التصويت ونسب المشاركة. وقد قام برنامج "على مسئوليتي" بقناة "صدى البلد" بتقديم بث مباشر لعملية فرز الأصوات في اللجان الانتخابية يوم 12 أغسطس ويوم 9 سبتمبر. وقد سارت في الاتجاه نفسه قناة "إكسترا نيوز" التي تابعت كافة مراحل العملية الانتخابية، وقدمت أيضًا بثًا مباشرًا لعمليات التصويت. أما موقع "اليوم السابع" فقد انفرد بتقديم الإحصائيات الخاصة بنتيجة عملية التصويت داخل كل لجنة وأسماء الحاصلين على أعلى الأصوات، مع التنويه إلى أن الإحصائيات صادرة عن رؤساء اللجان، وأن الأرقام النهائية هي التي تعلنها الهيئة الوطنية للانتخابات.

وقد ازدادت كثافة التغطية الصحفية والإعلامية بعد انتهاء الجولة الأولى لانتخابات مجلس الشيوخ، وقد انفردت "الأهرام" بتخصيص صفحة كاملة يوم الخميس 20 أغسطس تحت عنوان: "فوز القائمة الوطنية وحسم 74 مقعدًا فرديًا والإعادة على 26 في 14 محافظة". وقد تضمن التحقيق تفاصيل المؤتمر الصحفي الذي عقدته الهيئة الوطنية للانتخابات، وخصوصًا ما جاء من إعلان نسبة المشاركة في التصويت، وهي حوالي 23%. وقد انفرد التحقيق بتضمن أسماء الفائزين على "القائمة الوطنية من أجل مصر" والتي كان يقودها حزب مستقبل وطن، والتي ضمت حوالي 11 حزبًا سياسيًا، وذلك في الدوائر الانتخابية الأربع.

وقد شاركت الصحف الخاصة، وخصوصًا "المصري اليوم" و"الوطن" بتحديد المقاعد التي حصل عليها كل حزب، مع رسم خريطة تبين الوضع العام للمرشحين في الدوائر المختلفة قبل كل عملية تصويت. وقد نشرت "المصري اليوم" مثلًا بتاريخ 8 سبتمبر تحقيقًا صحفيًا تحت عنوان "اليوم انتخابات "إعادة الشيوخ" على 26 مقعدًا بـ 14 محافظة" وتضمن التحقيق الصحفي أسماء الأحزاب التي تدخل مرحلة الإعادة، وأسماء الأحزاب التي فشلت في الحصول على أي مقاعد فردية، ومنها حزب: الوفد، والتجمع، والغد، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، وكذلك عدم فوز أي سيدة بالمقاعد الفردية.

وحتى بعد انتهاء انتخابات مجلس الشيوخ في 16 سبتمبر، واصلت كافة الوسائل الإعلامية متابعة المرحلة التالية من حياة هذا المجلس. عند صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيين عدد 100 عضو في مجلس الشيوخ يوم الثلاثاء 13 أكتوبر، اكتفت القنوات التليفزيونية باستعراض أسماء المعينين، ولكن الصحف الورقية انفردت بعمل تحليلات كاملة لهذه الأسماء، ومن هذه صحيفة "اليوم السابع" التي انفردت يوم 16 أكتوبر بعمل مراجعة لهذه التعيينات ولتركيبة مجلس الشيوخ. وقد واصلت كافة الوسائل الإعلامية تتبع أخبار مجلس الشيوخ حتى انعقاد جلسته الأولى في 18 أكتوبر، وانتخاب المستشار عبدالوهاب عبدالرازق رئيسًا للمجلس، و"بهاء أبو شقة" و"فيبي فوزي جرجس" وكيلين.

انتخابات مجلس النواب

ولم تكد انتخابات مجلس الشيوخ تنتهي حتى بدأت الهيئة الوطنية للانتخابات الإعداد للاستحقاق الانتخابي الثاني، وهو انتخابات مجلس النواب. وقد واكبت وسائل الإعلام المصرية هذا الحدث السياسي الهام الذي يتكرر كل خمس سنوات، وكان واضحًا أنها استعدت جيدًا لتغطيته من كافة أبعاده.

وقد بدأ تركيز أجهزة الإعلام على هذا الحدث ليس فقط منذ بدء عملية التصويت ولكن منذ قيام الهيئة الوطنية للصحافة بعقد مؤتمرها الصحفي يوم 10 سبتمبر، وأعلنت فيه عن فتح باب تقديم طلبات الترشح لانتخابات مجلس النواب، بدءًا من يوم 17 سبتمبر حتى 26 سبتمبر. أي إن تغطية وسائل الإعلام لوقائع هذه الانتخابات تواصلت على مدار ثلاثة شهور تقريبًا.

وقد تميزت تغطية الوسائل الإعلامية لانتخابات مجلس النواب في عام 2020 بالتنوع والحرص على تناول كافة أبعادها، بدءًا من أسماء الدوائر، وأعداد مرشحي الفردي والقائمة، وأسماء الأحزاب المتنافسة ومرشحيها، وحتى أهم الدوائر الانتخابية الساخنة. كما امتدت التغطية لتشمل حوارات صحفية مع أهم الشخصيات، بدءًا من المستشار لاشين إبراهيم رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات، وحتى رؤساء الأحزاب السياسية التي دفعت بأعداد من المرشحين لحلبة الانتخابات.

من ناحية أخرى، اهتمت وسائل الإعلام، وخصوصًا الصحافة المصرية بكافة أطيافها تقريبًا، بتزويد القراء بالإحصائيات اللازمة التي تسهم في رسم خريطة متكاملة للانتخابات في كافة مراحلها، وتمكين المواطن من فهم أبعادها، والوقوف على آخر مستجداتها. هذا مع تطعيم هذه الإحصائيات بالرسوم التوضيحية البيانية اللازمة التي تزيد التغطية الصحفية وضوحًا وفهمًا.

ومن هنا، يمكن القول إن الإعلام المصري تمكن من تقديم وجبه كاملة لحدث انتخابات مجلس النواب على مدار ثلاثة شهور كاملة، وهو الأمر الذي كان من شأنه أن يمكن المواطن من هضمها ومتابعتها بكل اهتمام، وزيادة نسبة المشاركة في التصويت في هذه الانتخابات مقارنة بمجلس الشيوخ. وبمجرد أن بدأت عملية التصويت في انتخابات مجلس النواب قامت الصحف بإفراد صفحات كاملة يومية تقريبًا لمتابعة الحدث من كافة جوانبه.

في أغلب الأحيان، ضمت هذه الصفحات متابعة دقيقة لأعداد المرشحين في كل مرحلة، وصفتهم الانتخابية، سواء مستقلين أو على القائمة. وقد انفردت صحيفة "الأخبار" اليومية بنشر البيانات والإحصائيات الرسمية الصادرة عن الهيئة الوطنية للانتخابات والتي تشمل أسماء المرشحين أو المنسحبين.

كما كانت صحيفة "الأهرام" من أبرز الصحف القومية التي حرصت على تتبع المشهد الانتخابي مبكرًا جدًا ومن كافة أبعاده، فنشرت في يوم السبت 3 أكتوبر وبمجرد غلق باب الترشيح موضوعًا متكاملًا عن أهم المرشحين وانتماءاتهم السياسية. وبمجرد أن انطلقت المرحلة الأولى من الانتخابات يوم الأربعاء 21 أكتوبر قامت الصحف المصرية بكافة أطيافها باستعراض أهم الدوائر في هذه المرحلة، وأسماء المرشحين، والأحزاب المتنافسة. وكان من الواضح أن هناك تركيزًا خاصًّا على حزب "مستقبل وطن" باعتباره حزب الأغلبية في برلمان 2015-2020 والمتقدم بأكبر عدد من المرشحين.

أما القنوات الفضائية فقد ركّزت على إجراء حوارات مع عدد من قيادات الأحزاب، وخصوصًا حزب مستقبل وطن. كما هدفت القنوات الفضائية من البث المباشر لعملية التصويت والإقبال من الموطنين إلى الرد على ما كانت تثيره القنوات العدائية للدولة المصرية من أن هناك ضعفًا في الإقبال بدون أن تقدم الدليل على ذلك.

وقد حرصت الصحافة الورقية والقنوات التليفزيونية على تقديم تغطية مكثفة في أعقاب كل مرحلة انتخابية، سواء كانت مرحلة تصويت أولي أو مرحلة إعادة. وقد تميزت قنوات "إكسترا نيوز" و"دي إم سي" و"صدى البلد" بنقل مباشر لعملية التصويت في أهم اللجان الانتخابية في كافة المحافظات. وقد حرصت كل قناة على وجود مراسلين لها في أهم اللجان لتقديم تقارير متوالية عن مدى الإقبال على التصويت، وما إذا كانت هناك مخالفات أو خروقات انتخابية مع حرص القائمين على اللجان الالتزام عند التصويت بمراعاة الإجراءات الخاصة بمكافحة وباء كورونا، مثل: ارتداء الكمامات، والتباعد الاجتماعي. كما ركزت القنوات الثلاث على اللجان التي شهدت مستويات مرتفعة من التصويت، وكان أشهرها لجان دوائر حي الأسمرات في جنوب القاهرة ولجان دوائر محافظة شمال سيناء.

وبخصوص متابعة عملية التصويت ونتائجها فقد تميز موقع "اليوم السابع" الذي كان له مراسلون في كافة الدوائر الانتخابية تقريبًا. وقد انفرد الموقع بذكر عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح فردي وكل قائمة انتخابية. ومع انتهاء جولة الإعادة للمرحلة الثانية وانتهاء الانتخابات، حرصت كافة الصحف المقروءة على استعراض هذه النتائج وتحليلها.

وبعد انتهاء الانتخابات بأيام قليلة، واصلت القنوات المرئية والصحف المقروءة متابعة النتائج النهائية للانتخابات بالتركيز هذه المرة على نشر إحصائيات كاملة عنها. وكالعادة انفردت "الأهرام" بنشر إحصائيات كاملة. ففي يوم 16 ديسمبر، نشرت الصحيفة تحقيقًا تحت عنوان "12 حزبًا تحت قبة مجلس النواب الجديد.. "مستقبل وطن" يحصد 316 مقعدًا ويفوز بالأغلبية داخل البرلمان.. 50 مقعدًا للشعب الجمهوري و28 لتنسيقية الأحزاب والوفد 25 وحماة وطن 23". وقد قامت الصحيفة بنشر بيان إحصائي بالصفة الحزبية لأعضاء البرلمان (مجلس الشعب/مجلس النواب خلال الفترة من 2000 إلى 2021). كما قامت الصحيفة في 22 ديسمبر بنشر مقال تحليلي للباحث "الدكتور صبحي عسيلة" تحت عنوان "حكاية مستقبل وطن وتغيرات المشهد البرلماني".

من ناحية أخرى، تميزت تغطيات المجلات الأسبوعية مثل "المصور" و"روز اليوسف" بالتركيز على التحقيقات الصحفية التي تعتمد على استخلاص النتائج من الإحصائيات المعلنة. مجلة "روز اليوسف" مثلًا قامت في العدد الصادر بتاريخ 19 ديسمبر بنشر تحقيق على صفحتين كاملتين تحت عنوان "وجوه لن تراها تحت القبة.. أبرز الراحلين عن البرلمان.. رحيل جماعي لأشهر الوجوه النسائية من المجلس".. "الانتخابات شهدت انسحاب عدد كبير من نواب البرلمان المنقضي".

وقد واصلت أجهزة الإعلام المختلفة الاهتمام بتوابع انتخابات مجلس النواب، وأولها صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيين 28

شخصية في المجلس بتاريخ 8 يناير 2021، وحتى انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب يوم الثلاثاء 12 يناير.

خاتمة

وأخيرًا ورغم طول الفترة الانتخابية التي امتدت على مدار خمسة شهور تقريبًا بدأت من 11 يوليو وانتهت في 14 ديسمبر، وشملت إجراء انتخابات كل من مجلسي الشيوخ والنواب ورغم إجراء هذه الانتخابات في ظل انتشار وباء كورونا المستجد، إلا أن الجهات المختصة نجحت في تنظيمها بصورة سلسة، كما نجحت في أن تلتزم فيها الوسائل الإعلامية بكافة أطيافها وأشكالها بالموضوعية والمهنية والانضباط وبالمقارنة بما كانت تشهده الانتخابات البرلمانية في السنوات السابقة من فوضى وخروقات إعلامية ابتعدت عن الموضوعية والمهنية. وقد حرصت الهيئة الوطنية للانتخابات عقب كل مرحلة على تأكيد أنها لم تسجل أي خروقات من جانب وسائل الإعلام، وأن السبب في ذلك يعود إلى أن أغلب هذه الوسائل حرصت على متابعة الانتخابات البرلمانية من منظور وطني ومهني.

سادسًا: انتخابات 2020: المشاركة والنتائج

الترشح والانتخاب في الانتخابات العامة هما من أشكال المشاركة السياسية، وتعكس نسب المشاركة سواء بالترشح أو بالانتخاب دلالات عن استقرار الأوضاع السياسية في أي بلد، وفي مصر فإن هذا المجلس هو الثاني بعد ثورة 30 يونيو، ويأتي في سياق أكثر استقرارًا وفي مرحلة تشهد نموًا وعملًا جادًا وعودة الثقة في المؤسسات، وبعد تجربة لبرلمان وُلد في ظروف صعبة وأنهى مهمته بنجاح.

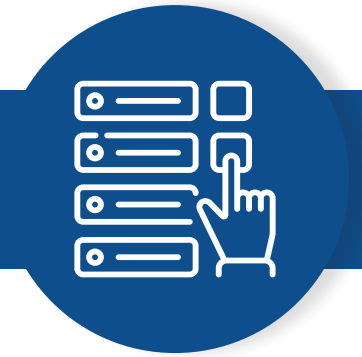

إجراءات الترشح

أصبحت عملية الانتخابات في ظل مناخ الاستقرار العام وترسيخ عمل الهيئة الوطنية للانتخابات أكثر سهولة بشكل عام، كما أصبح المواطن ملمًا بأساسيات عملية التصويت وطريقة عمل اللجان الانتخابية رغم الحيرة التي تواجهه في أغلب الوقت لاختيار المرشحين نتيجة لتراجع دور الأحزاب في الحشد، وضعف أو حتى غياب البرامج الانتخابية التي يستطيع المفاضلة بينها.

وتتنوع شروط وإجراءات الترشح بين ما ينص عليه الدستور والقانون، وبين ما تُصدره الهيئة الوطنية للانتخابات من قواعد أو شروط أو تعليمات حول الانتخابات، ويمكن إجمال الشروط فيما يلي:

حددت المادة (102) من الدستور عددًا من الشروط الأساسية في المرشح للانتخابات، ثم أحالت إلى القانون شروط الترشح الأخرى ونظام الانتخاب على النحو التالي:

شروط الترشح للانتخابات	مصدرها	الملاحظات
الجنسية المصرية	الدستور- المادة (102)	
متمتع بحقوقه المدنية والسياسية		
حاصل على شهادة التعليم الأساسي على الأقل		
ألا يقل سنه عن 25 عامًا		
الجنسية المصرية - منفردة	المادة (8) من قانون مجلس النواب رقم	
أن يكون مدرجًا بقاعدة بيانات الناخبين بأي من محافظات الجمهورية		الهيئة الوطنية للانتخابات وفقًا للقانون هي الجهة المشرفة على جداول الناخبين وبالتالي هي تطلب بيانًا يأخذ يومًا من المرشح لإعطائها بيانًا موجودًا لديها
أن يكون أدى الخدمة العسكرية أو أُعفي منها		الأمر نفسه ينطبق على الخدمة العسكرية، فإذا كان المرشح قد قدمها مرة فهي كافية ويمكن إدراجها بصفة دائمة وإعفاؤه منها إذا سبق أن قدمها
ألا تكون قد أسقطت عضويته بقرار من مجلس النواب		وهو شرط غريب فحينما يسقط المجلس عضوية نائب لغير الأسباب الجنائية فإن المجلس يحرمه من مباشرة حق الترشح، ولا يوجد أي مبرر لهذا الشرط
بيان السيرة الذاتية للمرشح وخبرته العملية والسياسية	مادة (10) من قانون مجلس النواب رقم	
صحيفة الحالة الجنائية		
الصفة الحزبية		
إقرار الذمة المالية		
شهادة تأدية الخدمة العسكرية أو شهادة الإعفاء منها		لا داعي لتكرارها كل مرة مع كل مرشح
إيداع مبلغ عشرة آلاف جنيه بصفة تأمين		لم يحدد القانون ما نوع أو مبررات هذا التأمين، كما أنه تمت زيادته وفقًا لآخر تعديل في 2020 من 3 آلاف جنيه إلى 10 آلاف جنيه
الكشف الطبي	غير منصوص عليه في القانون	وهي مستمدة من النظم التي تجري كشف طبي على المرشحين للرئاسة (حتى مصر) وهو أمر مفهوم في حالة مرشح الرئاسة نظرًا لخطورة وأهمية المنصب، ولكن لا داعي له في حالة المرشح للبرلمان.

مجلس الشيوخ

في الثاني من يوليو 2020 أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي قانون مجلس الشيوخ رقم 141 لسنة 2020 الذي أقره البرلمان قبلها بفترة وجيزة، وفي 4 يوليو عقدت الهيئة الوطنية للانتخابات مؤتمرًا صحفيًا لتعلن الجدول الزمني للانتخابات، وقد أُجريت الانتخابات على مرحلة واحدة شملت جولتين في كل محافظات الجمهورية في وقت واحد.

وقد نصّ القانون على أن يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بموجب (100) مقعد للانتخاب بالنظام الفردي و(100) مقعد للانتخاب بنظام القوائم المغلقة المطلقة، و(100) مقعد بالتعيين من قبل رئيس الجمهورية، على أن يُخصص للمرأة ما لا يقل عن 10% من إجمالي عدد المقاعد.

وقد تم تقسيم جمهورية مصر العربية إلى عدد (27) دائرة تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، وعدد (4) دوائر تخصص للانتخاب بنظام القوائم، يخصص لدائرتين منهما عدد (15) مقعدًا لكل منها، ويخصص للدائرتين الأخريين عدد (35) مقعدًا لكل منها، ويُحدد نطاق ومكونات كل منها على النحو المبين بهذا القانون. وفي 16 أكتوبر 2020، أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي القرار الجمهوري 590 لسنة 2020 بتعيين مائة عضو ليكتمل تشكيل المجلس بين الانتخاب والتعيين.

تقسيم الدوائر على مستوى القائمة	
عدد المقاعد	المحافظات التابعة لكل قائمة
35	القاهرة - القليوبية - الدقهلية - كفر الشيخ - الغربية - المنوفية
35	الجيزة – بني سويف - المنيا - الفيوم - أسيوط - الوادي الجديد - سوهاج - قنا - الأقصر - أسوان - البحر الأحمر
15	الإسكندرية - البحيرة - مطروح
15	الشرقية - دمياط - بورسعيد - الإسماعيلية - السويس - شمال سيناء - جنوب سيناء

المشاركة بالترشيح

شارك في هذه الانتخابات 24 حزبًا بـ291 مرشحًا بين القوائم والفردي، كما شارك 496 مستقلًا، وبلغ عدد المرشحات 91 سيدة بنسبة 11.9% من إجمالي المرشحين. وقد أعلنت القائمة الأولى للمرشحين بعدد 787 مرشحًا ثم كان هناك 49 طعنًا أدت إلى تغير في العدد الأخير بعد قبول بعضها ورفض البعض الآخر، بحيث أصبح إجمالي المرشحين في الفردي 762 مرشحًا. وقد ترشحت 89 سيدة و38 مسيحيًا.

توزيع المرشحين للقائمة والفردي على المحافظات *

المحافظة	عدد مقاعد القائمة	مرشحي القائمة	عدد مقاعد الفردي	مرشحي الفردي
القاهرة	10	11	11	98
الإسكندرية	7	7	7	67
بورسعيد	1	1	1	8
السويس	1	1	1	13
دمياط	2	2	2	17
الدقهلية	6	6	6	43
الشرقية	7	7	7	47
القليوبية	6	6	6	60
كفر الشيخ	3	3	3	20
الغربية	5	5	5	30
المنوفية	4	4	4	30
البحيرة	7	7	7	41
الإسماعيلية	1	2	2	9
الجيزة	8	8	8	73
بني سويف	3	3	3	23
الفيوم	3	3	3	10
المنيا	5	5	5	27
أسيوط	4	4	4	28
سوهاج	5	5	5	35
قنا	3	3	3	42
أسوان	2	1	1	12
البحر الأحمر	1	1	1	10
الوادي الجديد	1	1	1	2
مرسى مطروح	1	1	1	5
شمال سيناء	1	1	1	7
جنوب سيناء	1	1	1	5
الأقصر	2	1	1	25
الإجمالي	100	100	100	787

* تمثل هذه الأرقام القائمة الأولى قبل الطعون التي تقدم بها المرشحين

عدد المرشحين وفقًا للانتماء الحزبي*		
التوجه	الفردي	القائمة
مستقل	496	
مستقبل وطن	93	66
حماة الوطن	51	4
الوفد الجديد	23	6
المؤتمر	17	2
النور	14	
الحركة الوطنية المصرية	13	2
الشعب الجمهوري	7	10
التحرير المصري	6	
أبناء مصر	6	
الجيل الديمقراطي	5	
الغد	5	
مصر القومي	4	
المصري الديمقراطي الاجتماعي	3	2
الإصلاح والنهضة	3	
مصر بلدي	3	1
مصر المستقبل	2	1
المصريين	2	3
العربي للعدل والمساواة	2	
صوت الشعب	2	
الريادة	1	
التجمع الوطني	1	3
الأحرار الدستوريون الجديد	1	
حقوق الإنسان والمواطنة	1	
الاتحاد	1	
	762	100

*تمثل هذه الأرقام الأخيرة بعد انتهاء الطعون

وكانت محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية وقنا هي الأعلى بين مرشحي الفردي، وكذلك الأعلى بين مرشحي الأحزاب بجانب الشرقية، وجاءت المحافظات الحدودية (مرسى مطروح – جنوب سيناء – شمال سيناء) ومعهم بورسعيد بأقل عدد من المرشحين. وبشكل عام فإن ضيق الوقت بين إقرار القانون، وبدء عملية الانتخاب وتداعيات فيروس كورونا أثرت بشكل واضح على عملية الترشيح، كما أن الكثيرين كانوا يستعدون لانتخابات النواب التي تلتها بشهور قليلة.

وقد تصدّرت القائمة الوطنية الموحدة "من أجل مصر" المشهد بإجمالي أحد عشر حزبًا ومائة مرشح وتشمل القائمة الأحزاب: مستقبل وطن، والشعب الجمهوري، والوفد، وحماة الوطن، والتجمع، ومصر الحديثة، والديمقراطي الاجتماعي، والمؤتمر، والحركة الوطنية، والحرية، والإصلاح والتنمية. وتعكس هذه الأرقام الرغبة في المشاركة والتأسيس الجديد لمجلس الشيوخ، وفي لحظات التأسيس يسعى الكل من داخل الجماعة الوطنية إلى المشاركة وبحماس نحو إيجاد مكان يستطيع أن يبني عليه، سواء في اتجاه المشاركة في صياغة التشريعات والقوانين وإبداء الرأي حولها، أو كذلك في بناء مصداقية وقواعد سياسية مع المواطنين من خلال تبني اقتراحاتهم عبر الحزب وممثليه.

مشاركة المستقلين في هذه الانتخابات رغم ضيق الوقت ورغم صعوبة الدعاية الانتخابية في ظل تداعيات فيروس كورونا تعكس ثقة كبيرة مستمرة في العملية السياسية والانتخابية، خصوصًا وأن المشاركة مكلفة ماليًا على الأقل في استيفاء أوراق التقديم، وهو ما يعطي مؤشرًا هامًا للأحزاب وللسياسيين والقائمين على الحياة السياسية في مصر بأن احتواء هذه الرغبة في الخدمة العامة والمشاركة في صنع القرار تحتاج إلى نقاشات مطولة لاستيعاب هذا الزخم.

على نحو آخر فإن اتساع الدوائر في النظام الفردي بحيث أصبحت كل محافظة دائرة، سيكون من نتيجته كذلك تمثيل أفضل بشكل آخر، فسيكون تصويت الناخبين عن الأشخاص والبرامج والأفكار، وهو ما يحد من تأثير المال السياسي، فأي مرشح مهما كان مقتدرًا ماليًا ومهما أنفق لا يستطيع شراء أصوات محافظة كاملة، وفي النهاية سيحتاج إلى أصوات مواطنين يتطلعون لأن يسمعوا برنامجه وأفكاره، كما أن هذا الاتساع في الدوائر يجعل النقاشات السياسية هي الطاغية على المنافسات الفردية والتطاحن الشخصي.

المشاركة

أُجريت الانتخابات على مرحلة واحدة من جولتين، وحسمت أغلب المقاعد من الجولة الأولى، خصوصًا في المحافظات الحضرية.

مرّت مرحلة الحملات الانتخابية بشكل عام بهدوء، ودون أي صخب أو صدامات، ويرتبط بحالة الهدوء أن الانتخابات أجريت في شهر أغسطس، وهو شهر يكون فيه الجو حارًا، كما أن كثيرًا من المصريين يكونون في أماكن المصايف، كذلك فإن تأثيرات فيروس كورونا ما زالت تلقي بظلالها على حياة الناس، ومع ذلك صارت عملية الانتخاب بشكل جيد وهادئ، سواء في الداخل أو الخارج، وشارك في الانتخابات 8.959.035 ناخبًا، وذلك بنسبة 14.23%، بينما كانت الأصوات الباطلة 1.381.294 ناخب وذلك بنسبة 15%.

النتائج

- حسمت قائمة "من أجل مصر" مقاعدها بالتزكية بعد أن فاقت نسبة المشاركة 5% من الناخبين للتصويت، حيث لم تتقدم أي قوائم أخرى أمامها في أي محافظات، وذلك لأن القائمة قامت على التوافق، وظهرت صعوبة منافستها من مستقلين أو أحزاب أخرى ليست ذات ثقل سياسي مثل الممثلة في القائمة.

- فيما يخص المقاعد الفردية: حُسِمَت المقاعد الـ100 كالآتي: فاز مستقبل وطن بـ88 مقعدًا (68 من الجولة الأولى و20 بجولة الإعادة)، وفاز الشعب الجمهوري بـ6 مقاعد (5 بالجولة الأولى و1 بجولة الإعادة)، وفاز المستقلون بـ6 مقاعد (1 بالجولة الأولى و5 بجولة الإعادة). وبذلك خسرت جميع الأحزاب المشاركة الأخرى وعددها 24 تلك الانتخابات، بما فيها الوفد والتجمع.

تشكيل مجلس الشيوخ وفقًا للانتماء الحزبي	
التوجه	**عدد المقاعد**
مستقل	88
مستقبل وطن	149
حماة الوطن	11
الوفد الجديد	10
المؤتمر	3
النور	2
الحركة الوطنية المصرية	2
الشعب الجمهوري	17
حزب مصر الحديثة	4
حزب الإصلاح والتنمية	3
التجمع الوطني	4
إرادة جيل	1
الحرية المصري	1
السادات الديمقراطي	1
العدل	1
المصري الديمقراطي الاجتماعي	3
المجموع	**300**

جاء تشكيل المجلس عاكسًا لتنوع كبير يضم أحزابًا ومستقلين وتيارات سياسية مختلفة، وتمثل الظاهرة الأهم تراجع حزب النور من المركز الثاني في آخر انتخابات مجلس الشورى شهدتها مصر في 2012 من 94 مقعدًا إلى نتيجة صفر من المقاعد.

حقق حزب مستقبل وطن تقدمًا ملحوظًا بنجاح، وكذلك حزب حماة وطن.

- بلغ عدد المسيحيين 24، منهم 14 امرأة، و10 رجال في تركيبة المجلس، وبينهم 14 منتخبين، 11 في القائمة، و3من مقاعد الفردي، و10 بالتعيين.
- بلغ عدد السيدات في مجلس الشيوخ 40 سيدة، منهن 20 منتخبات في القوائم، ولم تفز أي سيدة في الفردي، بالإضافة إلى 20 عينهن السيد رئيس الجمهورية.

مجلس النواب

المشاركة بالترشح

بـدأت عمليـة تقديـم الأوراق بيـن 17 و26 سـبتمبر 2020، وأعلنـت الكشـوف الأوليـة للمرشـحين لمـدة يوميـن، وتـم فيهـا الطعـن، سـواء ضـد بعـض المرشـحين أو مـن قبـل المرشـحين الذيـن تـم اسـتبعادهم مـن قبـل الهيئـة الوطنيـة للانتخابـات، وقـد كان عـدد المرشـحين قبـل مرحلـة الطعـون الأولـى 4006 مرشـحين علـى المقاعـد الفرديـة، بالإضافـة إلـى عـدد 1136 يتنافسـون علـى مقاعـد القوائـم نصفهـم أساسـيون ونصفهـم احتياطـي، ثـم أسـفرت الكشـوف النهائيـة عمـا يلـي:

	انتخابات 2015	انتخابات 2020
عدد الأحزاب المشاركة	44	36
عدد الدوائر	205	143
عدد المقاعد الفردية	446	284
عدد مرشحي الأحزاب	1801	867
عدد المرشحين المستقلين	3640	3006
إجمالي عدد المرشحين أحزاب ومستقلين على المقاعد الفردية	5436	3963

الدائرة	القوائم المرشحة		عدد المقاعد	عدد المرشحين
القاهرة ووسط وشمال الدلتا	القائمة الوطنية من أجل مصر	تحالف المستقلين	100	400
الجيزة وشمال ووسط وجنوب الصعيد	القائمة الوطنية من أجل مصر	نداء مصر	100	400
غرب الدلتا	القائمة الوطنية من أجل مصر	نداء مصر	42	168
شرق الدلتا والقناة	القائمة الوطنية من أجل مصر	أبناء مصر	42	168
المجموع	8		284	1136

وكما هو واضح من الأرقام الواردة في الجدول فقد حدث انخفاض في عدد الأحزاب التي شاركت في الانتخابات بواقع 6 أحزاب، وبما يمثّل 18%، بينما تراجع عدد مرشحي الأحزاب بواقع 932 مرشحًا وبما يمثل نسبة 51.5% رغم زيادة عدد المقاعد المخصصة للانتخاب بنظام القائمة مقارنة بانتخابات مجلس النواب 2015. ومما لا شك فيه فإن هذا التراجع في عدد الأحزاب وفي عدد المرشحين يعكس مشكلة في النظام الحزبي القائم في مصر، ويفرض ضرورة إعادة النظر في الأسباب التي دفعت النسبة الأكبر (65% تقريبًا) من الأحزاب لعدم المشاركة في الانتخابات على اعتبار أن أحد أهم أهداف الأحزاب هو المنافسة على السلطة من خلال المشاركة في الانتخابات. ومع ذلك يمكن القول إن ذلك التراجع في المشاركة الحزبية يجد تفسيرًا معقولًا في الإشارة أولًا إلى أن استقرار الأوضاع السياسية وظهور عدد من الأحزاب على الساحة السياسية وزيادة نشاطها وعضويتها جعل قطاعًا كبيرًا من المرشحين يتجه نحوها بدلًا من حالة السيولة والتشرذم التي جاءت على خلفية آمال البعض في تفعيل الأحزاب التي انتموا إليها عند تأسيسها.

وقد خاض الانتخابات 3006 مرشحين مستقلين، إضافةً إلى 867 مرشحًا يمثلون 36 حزبًا من إجمالي حوالي 104 أحزاب في الساحة الحزبية المصرية. كما أن نحو ثلاثة أرباع مرشحي الأحزاب (73%) وعددهم 643 من إجمالي 878 مرشحًا ينتمون إلى 7 أحزاب هي: (مستقبل وطن – حماة وطن – الوفد الجديد – الشعب الجمهوري – الحرية – المؤتمر – المحافظين) وهو ما يعطي مؤشرًا على بوادر لظهور خريطة حزبية أكثر تماسكًا، وربما تكون تلك الأحزاب مستقبلًا قبلةً للكثير من أعضاء الأحزاب الأخرى، أو على الأقل مقدمة لتشهد الساحة الحزبية بعض الاندماجات بين الأحزاب المتشابهة من حيث التوجهات والبرامج. وثانيًا التنسيق بين الأحزاب بشأن تشكيل القوائم وامتدت إلى المقاعد الفردية في كثير من الدوائر، التي تراجع عددها، وبما يجعل من الطبيعي ألا يتنافس أعضاء الحزب الواحد على مقاعد واحدة، كما أن كثير من الأحزاب حصلت على مقاعد في القائمة وهو ما جعلها تعزف عن المنافسة الفردية.

رسم بياني يوضح توزيع مرشحي الأحزاب

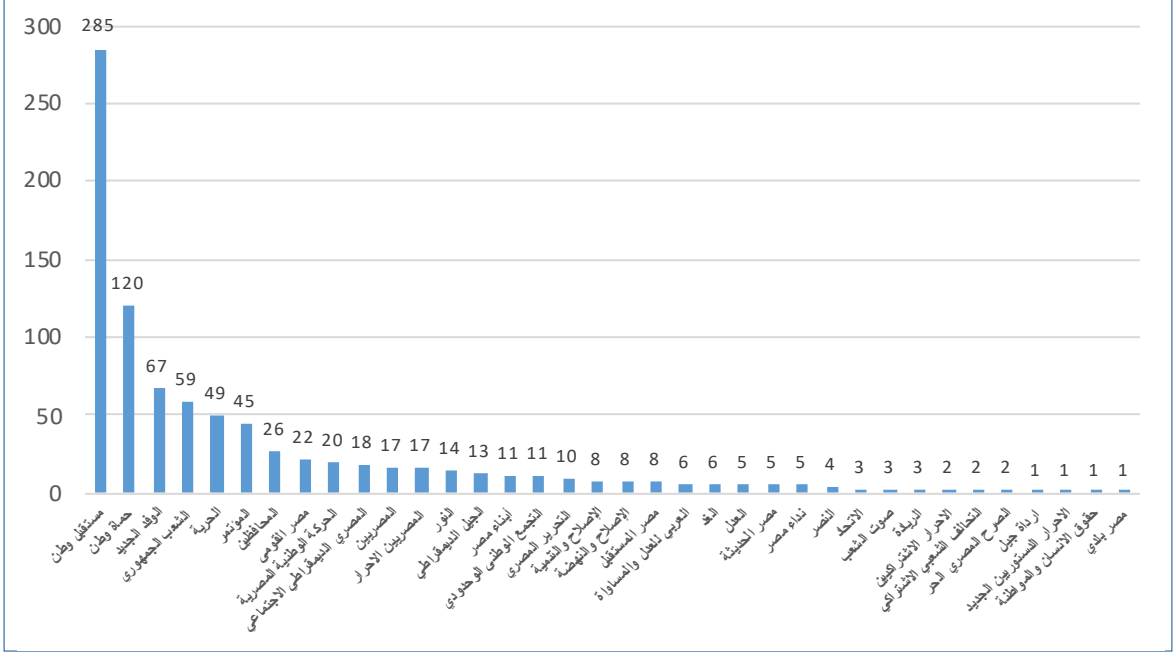

خريطة المرشحين

- المستقلون هم الأغلبية في الترشيحات بنسبة 78%، وهي ظاهرة ممتدة منذ فترة طويلة ويمكن تفسيرها على خلفية غياب آليات ديمقراطية في اختيار المرشحين داخل الأحزاب وعدم وضوح معايير الاختيار.

- الأحزاب في أغلبها منتشرة جغرافيًّا في كل محافظات الجمهورية، ويعكس ذلك رغبة في الانتماء للأحزاب ما زالت كامنة رغم حالة الضعف العامة للحياة الحزبية.

- هناك 31 حزبًا لها 298 مرشحًا، وهذه الأرقام تعكس تفاوتًا كبيرًا في قوة الأحزاب.

- 19 حزبًا ليس لها أكثر من 10 مرشحين، و4 منهم لهم مرشح واحد فقط.

- استبعدت الهيئة الوطنية للانتخابات 4 قوائم، وهي: الاختيار، والتيار الوطني، وصوت مصر، وفي حب مصر، بسبب عدم استكمال الأوراق اللازمة للترشح.

- ترتفع نسبة مرشحي الأحزاب في الصعيد، وهو ما يمكن تفسيره برغبة بعض المرشحين في الانتماء إلى كيانات سياسية تعزز موقفهم بجانب العصبيات والقبليات والروابط العائلية التي تأتي في المقدمة.

- ترتفع المنافسة الحزبية في القاهرة والإسكندرية والجيزة والقليوبية والدقهلية، وهي محافظات ذات كثافة سكانية وانتخابية عالية وتسعى الأحزاب للتواجد فيها.

توزيع المرشحين في المحافظات بين المستقلين والأحزاب

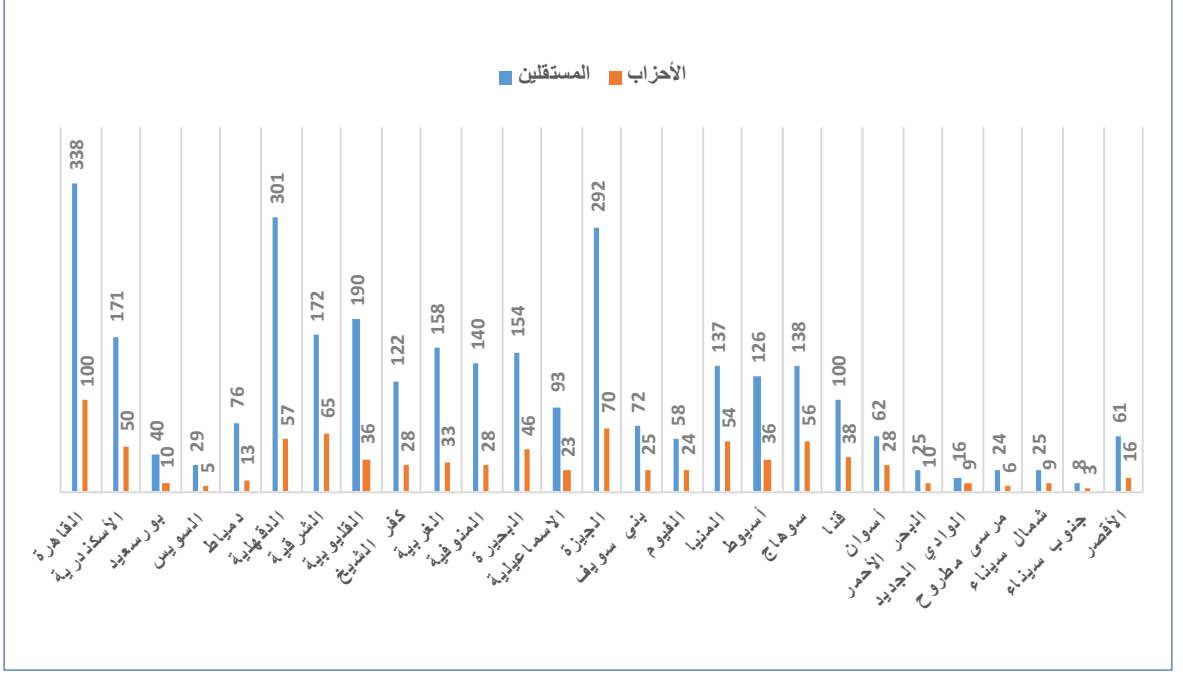

التنافسية الانتخابية

التنافس الانتخابي هو دليل حيوية النظام السياسي وثقة المرشحين في العملية السياسية، ورغبتهم في التمثيل النيابي، وبالنظر إلى معدل التنافس على مستوى المحافظات يتضح ما يلي:

- زاد معدل التنافس على المقاعد الفردية من 12.20 مرشح على المقعد الواحد في انتخابات 2015 إلى 14.11 مرشحًا على المقعد الواحد في انتخابات 2020، وهو نتيجة طبيعية لتقليل عدد المقاعد الفردية.

- الأقصر هي صاحبة أعلى معدل تنافس على المقعد الواحد، حيث يتنافس 25 مرشحًا على المقعد، بينما تأتي جنوب سيناء كأقل معدل تنافس، حيث يتنافس 5 مرشحين على المقعد الواحد تليها الفيوم بـ8 مرشحين على المقعد الواحد.

- تزداد حدة المنافسة في المحافظات الصغيرة جغرافيًّا نسبيًّا، وبما يعني أنه كلما زادت مساحة الدوائر قلت الرغبة في المنافسة الانتخابية، وهو ما يطرح مسألة التقسيم الجغرافي للدوائر مرة أخرى ومدى ملاءمتها للتمثيل الأفضل.

الفرق بين عدد المرشحين ومعدل التنافس على المقعد الواحد
وفقًا لأرقام المرشحين المعلنة في (2015) و(2020)

المحافظة	انتخابات 2015				انتخابات 2020			
	عدد الدوائر الانتخابية	عدد المقاعد الفردية	عدد المرشحين	معدل التنافس	عدد الدوائر الانتخابية	الفردي	عدد المرشحين	معدل التنافس
القاهرة	24	49	816	16.65	19	31	433	13.97
الإسكندرية	10	25	388	15.52	6	16	215	13.44
بورسعيد	3	4	88	22.00	2	2	50	25.00
السويس	1	4	50	12.50	1	2	34	17.00
دمياط	3	7	104	14.86	2	4	88	22.00
الدقهلية	11	29	365	12.59	10	21	351	16.71
الشرقية	13	30	327	10.90	8	21	246	11.71
القليوبية	10	25	277	11.08	6	16	223	13.94
كفر الشيخ	8	16	199	12.44	4	10	150	15.00
الغربية	9	24	260	10.83	7	14	188	13.43
المنوفية	9	20	230	11.50	6	11	168	15.27
البحيرة	10	25	241	9.64	9	18	214	11.89
الاسماعيلية	4	6	98	16.33	3	5	116	23.20
الجيزة	16	37	421	11.38	12	25	354	14.16
بني سويف	7	14	154	11.00	4	8	91	11.38
الفيوم	6	15	131	8.73	4	10	80	8.00
المنيا	9	25	251	10.04	6	16	187	11.69
أسيوط	9	20	177	8.85	4	12	163	13.58
سوهاج	12	22	232	10.55	8	14	195	13.93
قنا	7	15	189	12.60	4	9	138	15.33
أسوان	5	8	128	16.00	4	5	84	16.80
البحر الأحمر	3	4	60	15.00	3	3	31	10.33
الوادي الجديد	2	4	40	10.00	2	2	24	12.00
مرسى مطروح	2	4	41	10.25	2	2	27	13.50
شمال سيناء	4	5	37	7.40	2	2	31	15.50
جنوب سيناء	3	3	41	13.67	2	2	10	5.00
الأقصر	5	6	91	15.17	3	3	75	25.00
الإجمالي	205	446	5436	12.19	143	284	3963	13.95

المشاركة بالانتخاب

يلاحظ زيادة الهيئة الناخبة بـ7 ملايين ونصف ناخب بين عامي 2015 إلى 2020، أما نسبة المشاركة فقد وصلت في الجولات الأولى لمرحلتي الانتخابات 18 مليونًا و358 ألف مشاركة بنسبة 29% من الناخبين، وتلاحظ كذلك ارتفاع نسبة الأصوات الباطلة بشكل كبير وخصوصًا في تصويت القوائم، كما يظهر من الجدول التالي.

	عدد الناخبين المقيدين	الحضور	الأصوات الباطلة	الأصوات الصحيحة	نسبة المشاركة
المرحلة الأولى للمقاعد الفردية	31,719,224	9,069,729	1,005,689	8,038,209	28.60%
المرحلة الأولى لمقاعد القائمة			1,769,702	7,300,027	
المرحلة الثانية	31,480,127	9,289,166	956,952	8,332,214	29.50%
المرحلة الثانية لمقاعد القائمة			1,558,710	7,730,456	

الطعون على الانتخابات

يسمح الدستور والنظام الانتخابي للمرشحين في حالة شعورهم بغبن أو عدم احترام للقواعد المنظمة لإجراءات الانتخابات أو أي انتهاك لحقوقهم الانتخابية بتقديم شكاوى ودعاوى قضائية، وقد تقدم وفقًا لهذه القواعد عدد من المرشحين بطعون. ووفقًا للقرارات الرسمية للهيئة الوطنية فقط حصل خطأ في العد والتجميع لعدد من الدوائر، وتقدم المرشحون بطعون قبل مرحلة الإعادة ونجحوا في الحصول على أحكام، كان عددها ثلاثة بإدراج أسماء مرشحين مكان مرشحين يخوضون الإعادة. كان الحكم الأول في دائرة مركز حوش عيسى بالبحيرة، والثاني بدائرة قسم الدخيلة بالإسكندرية وأدى إلى عودة مرشح حزب النور إلى السباق، أما الحكم الثالث فكان في دائرة سنورس بمحافظة الفيوم.

كما تقدم بعض المرشحين بطعون على إعلان النتائج بفوز مرشحين آخرين وحصلوا على أحكام من المحكمة الإدارية العليا التي أحالتها إلى محكمة النقض نظرًا لاختصاصها بعد اكتساب المرشحين صفة النواب، أغلب هذه الأحكام رصدت خطأ ماديًا وعدم تطابق بين محاضر الفرز في اللجان الفرعية وبين النتائج المعلنة، ومن المنتظر أن تنظر محكمة النقض هذه الطعون خلال الشهور القليلة القادمة.

النتائج

مع إعلان نتيجة الجولة الثانية من المرحلة الثانية لانتخابات مجلس النواب في الثاني عشر من ديسمبر 2020 تشكل مجلس النواب الثاني منذ ثورة 30 يونيو 2013. كانت الهيئة الوطنية للانتخابات قد أعلنت قرارها رقم 53 لسنة 2020 بشأن الجدول الإجرائي الزمني لانتخابات مجلس النواب، وبناء عليه بدأت انتخابات المجلس بتصويت المصريين في الخارج في الجولة الأولى من المرحلة التي ضمت 14 محافظة (الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، الوادي الجديد، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان، البحر الأحمر، الإسكندرية، البحيرة، مطروح)، في 21 و22 و23 أكتوبر، وفي الداخل بدأ التصويت في 24 و25 أكتوبر. وجرت الإعادة أيام 21 و22 و23 نوفمبر في الخارج، ويومي 23 و24 نوفمبر في الداخل. أما المرحلة الثانية التي شملت 13 محافظة (القاهرة، القليوبية، المنوفية، الدقهلية، الغربية، كفر الشيخ، الشرقية، دمياط، بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، شمال سيناء، جنوب سيناء) فبدأت بتصويت المصريين في الخارج أيام 4 و5 و6 نوفمبر، ويومي 7 و8 نوفمبر في الداخل، وجرت الإعادة أيام 5 و6 و7 ديسمبر في الخارج، ويومي 7 و8 ديسمبر في الداخل. وحتى يكتمل تشكيل المجلس أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي قرارًا بتعيين 28 عضوًا تنفيذًا لنص المادة 102 من الدستور والمادة 27 من قانون مجلس النواب رقم 46 لسنة 2014 المعدّل

بالقانون رقم 140 لسنة 2020، اللتين تقرران أنه يجوز لرئيس الجمهورية أن يعين ما لا يزيد على 5% من أعضاء المجلس. وبذلك يصبح عدد أعضاء مجلس النواب 2020 هو 596 عضوًا.

1ـ التواجد الحزبي: تتشكل الخريطة الحزبية في مجلس النواب 2020 من 13 حزبًا، من بينهم 11 حزبًا كانوا متواجدين في مجلس النواب 2015، الذي شهد تواجد 19 حزبًا. بينما غاب عن مجلس النواب 2021 ثمانية أحزاب كانت ممثلة في مجلس النواب 2015، كان في مقدمتها حزب المصريين الأحرار الذي لم ينجح أي من مرشحيه الـ14 الذين ترشحوا باسمه. ومن الأحزاب الثلاثة عشر حصل خمسة أحزاب فقط (مستقبل وطن – الشعب الجمهوري – الوفد – حماة وطن – مصر الحديثة) على أكثر من 10 مقاعد، بما يعني أن تلك الأحزاب الخمسة ووفقًا للمادة 24 من لائحة مجلس النواب سيكون لها هيئة برلمانية، وبالتالي ستكون جزءًا من اللجنة العامة للمجلس التي تحدد جدول أعماله. إضافة إلى ذلك فإن أربعة أحزاب (العدل – إرادة جيل – الديمقراطي الاجتماعي – الإصلاح والتنمية) من الثلاثة عشر قد تواجدت عبر مشاركتها في القائمة الوطنية التي تم تشكيلها قبل الانتخابات ولم تفز بأي مقعد من المقاعد الفردية، بينما تمكنت 8 أحزاب من الفوز بالمقاعد الفردية إضافة إلى مقاعدها ضمن القائمة، أما حزب النور الذي خاض الانتخابات على المقاعد الفردية فقط فقد تراجع تمثيله من 11 مقعدًا في عام 201 إلى 7 مقاعد في 2020 وهو التراجع الثاني له منذ تأسيسه وتواجده كثاني أكبر كتلة في برلمان 2012، بحصوله على 113 مقعدًا في انتخابات 2011.

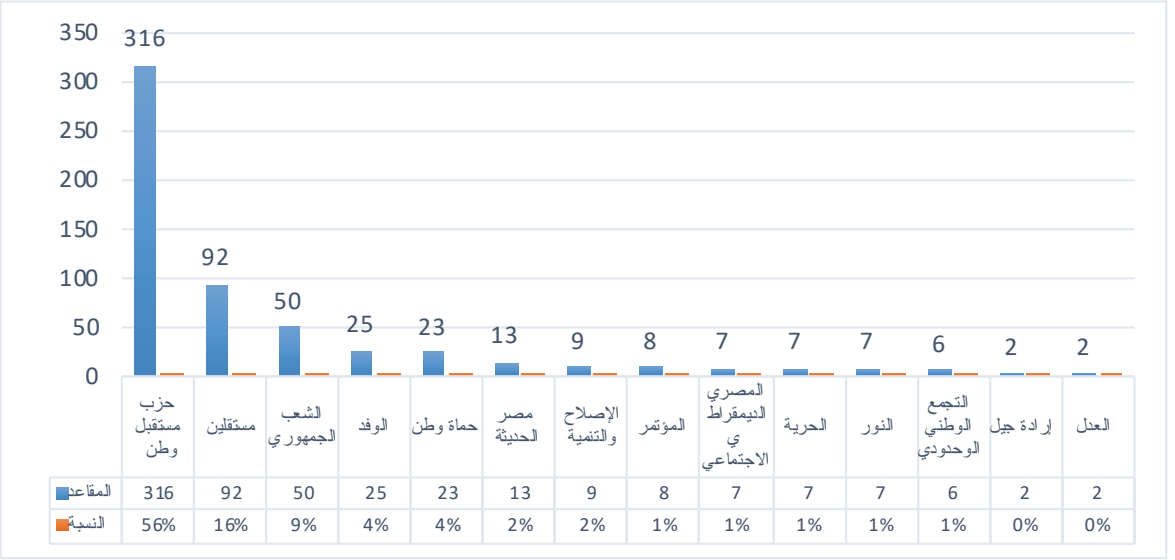

	حزب مستقبل وطن	مستقلين	الشعب الجمهوري	الوفد	حماة وطن	مصر الحديثة	الإصلاح والتنمية	المؤتمر	المصري الديمقراطي الاجتماعي	الحرية	النور	التجمع الوطني الوحدوي	إرادة جيل	العدل
المقاعد	316	92	50	25	23	13	9	8	7	7	7	6	2	2
النسبة	56%	16%	9%	4%	4%	2%	2%	1%	1%	1%	1%	1%	0%	0%

2ـ المستقلين: تراجع عدد المستقلين بشكل واضح في مجلس النواب 2020 مقارنة بمجلس النواب السابق، حيث كان عدد مقاعد المستقلين في المجلس السابق 325 نائبًا يمثلون نحو بنسبة 59% من مقاعد المجلس إلى 92 نائبًا بنسبة 16% من تشكيل المجلس الحالي. وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عاملين أساسيين هما:

الأول: زيادة نسبة المقاعد المخصصة للقائمة لتصبح نصف عدد مقاعد المجلس، أي 284 مقعدًا مقابل 120 مقعدًا في انتخابات 2015. وهو الأمر الذي يعني ابتداء أن القائمة التي اعتمدت بالأساس على الأحزاب ضمنت على الأقل نصف عدد المقاعد، خاصة وأن القانون قد أتاح للأحزاب الترشح أيضًا على المقاعد الفردية. ورغم أن القانون سمح للمستقلين أيضًا بإمكانية تشكيل قوائم فإن الأمر كان بالغ الصعوبة أمام المستقلين في منافسة الأحزاب بنظام القائمة.

الثاني: ما ترتب على زيادة النسبة المخصصة لمقاعد القائمة من اتساع الدوائر بالنسبة للنظام الفردي، حيث أصبح عدد الدوائر في النظام الفردي 143 دائرة مقابل 205 دائرة في انتخابات 2015. أي إن عدد المقاعد المخصصة للنظام الفردي تراجع بنسبة 30%. وتم تخصيص نصف مقاعد المجلس لتلك الدوائر، أي 284 مقعدًا مقابل 446 مقعدًا في انتخابات 2015،

بكل ما مثّله ذلك من صعوبات على المرشحين المستقلين الراغبين في خوض الانتخابات دون دعم من أحزاب. وعلى الرغم من تلك الصعوبات التي واجهت المستقلين فإنهم احتكروا المقعدين المخصصين لمحافظتي دمياط والوادي الجديد.

3 - التجديد في مجلس النواب: النتائج السابقة تشير إلى أن مجلس النواب 2020 يشهد تغيرًا كبيرًا في تشكيله لم تألفه الانتخابات المصرية من قبل، سواء بممثلي الأحزاب المتواجدة في المجلس أو المستقلين. فإضافة إلى استمرار الحالة الإيجابية المتمثلة في تواجد عدد لا بأس به من الأحزاب داخل البرلمان وهي الحالة التي بدأت منذ انتخابات 2015 بينما كان البرلمان سابقًا حكرًا على الحزب الوطني ومعه حزبان أو ثلاثة بتمثيل ضعيف للغاية، فإن الأعضاء الجدد في مجلس النواب من الأحزاب والمستقلين يمثلون على الأقل ثلاثة أرباع المجلس. فنسبة الأعضاء السابقين سواء من خاضوا الانتخابات وخسروا مقاعدهم أو من أحجم عن الترشح (453 نائبًا) تمثل 76%، أما النواب السابقون الذين نجحوا في الاحتفاظ بمقاعدهم فوصل عددهم إلى 143 نائبًا. وهو ما يعني أن ذلك المجلس سيكون مختلفًا كلية عن المجلس السابق، وهو أمر لم تعرفه الانتخابات المصرية من قبل، إذ ظلت كثير من الوجوه الحزبية والمستقلة في مجلس النواب لدورات عديدة حتى بدا وكأن من يدخل المجلس لا يكاد يخرج منه. برلمان 2021-2026 به الكثير من الوجوه مختلفة والكثير منهم من الشباب، وجميعهم بدون خبرة برلمانية سابقة، والكل يبحث عما يؤهله للاستمرار في المجلس وألا يكون مصيره مثل بعض الشخصيات اللامعة التي خسرت مقعدها بصرف النظر عن الحزب الذي تمثله. وهنا تبدو محطة التغيير الثانية الأهم في انتخابات 2020، وهي أن الناخب -على عكس ما يشاع- بات حريصًا على متابعة أداء نوابه، وبات قادرًا على محاسبتهم في ظل توافر كل الضمانات لحرية ونزاهة وشفافية الانتخابات. وهو الأمر الذي يعني أن المشهد البرلماني مفتوح على تغيرات إيجابية حقيقية يمثل الناخب ضلعًا أساسيًا فيها واضعًا الأحزاب السياسية واللاعبين السياسيين أمام تحد حقيقي.

موقف نواب المجلس 2015

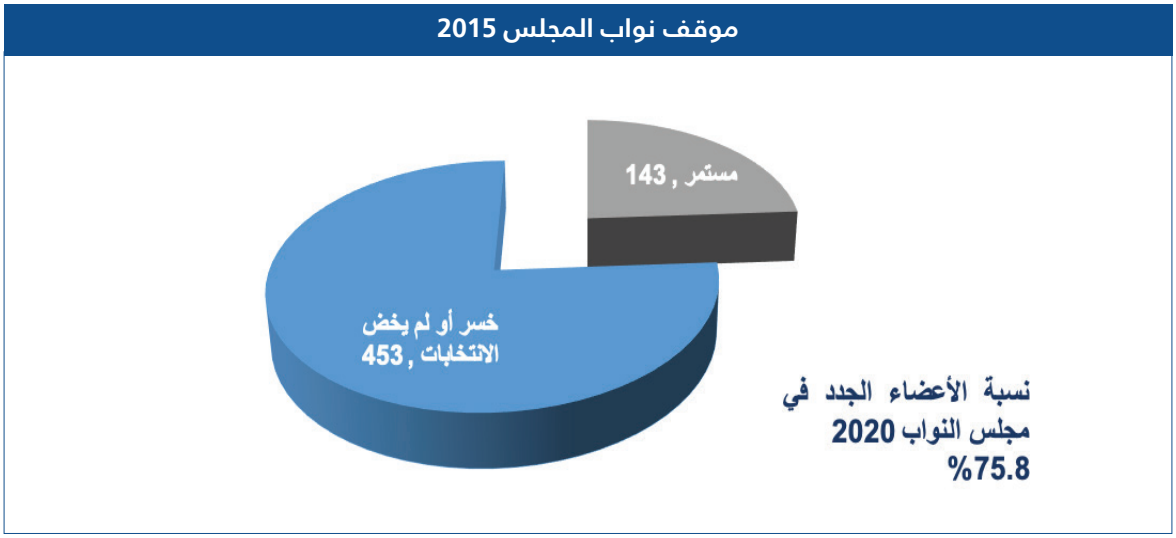

4. حزب الأغلبية: نجح حزب مستقبل وطن في أن يصبح حزب الأغلبية بحصوله على 316 مقعدًا بما يمثل 54% من مقاعد المجلس. وهو النجاح الذي لم يحصل عليه اعتمادًا على القائمة فقط. نجاح الحزب في الانتخابات على المقاعد الفردية فاق نسبته التي حصل عليها عند تشكيل القائمة. فقد حصل الحزب في مقاعد القائمة التي شكلها لخوض الانتخابات فكانت 51%، على 145 بما يمثل نحو 51% من القائمة، بينما مثلت المقاعد التي حصل عليها في الفردي (171 مقعدًا) نسبة 61% من إجمالي عدد مرشحيه في النظام الفردي، وهي نسبة كبيرة احتل بها المرتبة الأولى في نسب النجاح في النظام الفردي، وهي نسبة تعادل 154% من نسبة نجاحه في الانتخابات الفردية عام 2015 التي كانت قد بلغت 24%. ومفاد ذلك أن الحزب استطاع خلال خمس سنوات من تكثيف تواجده في الشارع والتواصل معه مستهدفًا الوصول إلى ما وصل إليه في انتخابات 2020، بعدما كان قد حل في المرتبة الثالثة في انتخابات 2015 وكانت التوقعات حينئذ تشير إلى أن تواجد الحزب وقدرته على تحقيق نتائج أفضل قائمة وواضحة.

حزب مستقبل وطن في انتخابات 2020

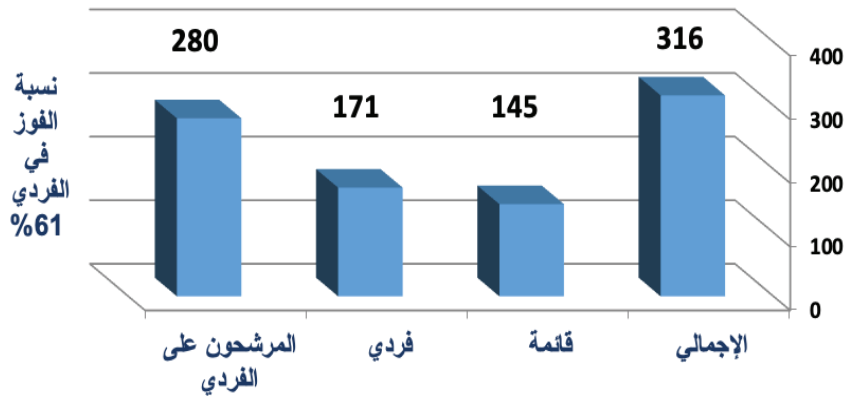

نسبة نجاح الحزب في النظام الفردي وإن كانت تعتمد على توسيع القاعدة الشعبية فإنها أيضًا ترجع إلى نجاح الحزب في اختيار مرشحيه في كل الدوائر وقدرته على الدفع بوجوه جديدة، ولم يكتف كما كان يحدث في عقود سابقة بالمراهنة على مرشحيه القدامى ولا حتى على أعضائه داخل البرلمان الذين خسر بعضهم مقعده في الانتخابات رغم دورهم الواضح في مجلس النواب وتواجدهم الإعلامي. علاوة على ذلك فالمؤكد أن الحزب كون "ماكينة" انتخابية جيدة للغاية تجيد إدارة المرشح وحملته الانتخابية، ومن ثم كان دعم الحزب واضحًا في تأمين حظوظ أفضل لمرشحيه الذين كان الكثير منهم لا يمتلك الإمكانيات الكافية لحملة انتخابية بالشكل الذي حدث لكل مرشحي حزب مستقبل وطن.

5 - المعارضة في مجلس النواب: وجود حزب أغلبية يعني أن ما عداه يمثل المعارضة بشكل أو بآخر. والحقيقة أن الحكم بوجود معارضة من عدمه في البرلمان لا بد أن ينتظر انعقاد البرلمان ومتابعة أداء نوابه أولًا بما في ذلك أعضاء حزب مستقبل وطن أنفسهم، خاصة وأن الاختلافات الأيديولوجية بين الأحزاب عامة وبين الأحزاب المتواجدة تحت قبلة المجلس ليست كبيرة بالدرجة التي يمكن معها توقع وجود معارضة بالشكل الذي يتوق إليه البعض، والتي لا تستهدف بالضرورة الصالح العام بقدر ما تستهدف الإعلان عن نفسها كأشخاص وكأحزاب، وتصور أن قوة مجلس النواب وفعالية المعارضة فيه لا تكون إلا من خلال الاستجواب وإسقاط وزير أو الحكومة برمتها هو تصور تقليدي يستند إلى مبدأ المعارضة من أجل المعارضة وتسجيل النقاط، وإجادة "الشو الإعلامي" لمغازلة الرأي العام، بينما عمل المجلس ودوره في مراقبة ومحاسبة الحكومة يمتلك آليات أخرى كثيرة سينعكس تفعيلها بالإيجاب حتمًا على أداء المجلس. ولكن من المهم أيضًا الإشارة إلى أن التحالف المكون من 13 حزبًا وخاض الانتخابات في قائمة واحدة لم يكن تحالفًا سياسيًا، بل إنه تحالف انتخابي ينفض بمجرد انتهاء الانتخابات ولا يلزم أيًا من أحزابه بتوجهات الأحزاب الأخرى المشاركة في التحالف الذي كان بمثابة محاولة لتشكيل ما يمكن تسميته "جبهة وطنية" تتسع للعديد من مكونات الطيف الحزبي والسياسي بصرف النظر عن التوجهات والأيديولوجيات التي يحملها أي من تلك المكونات.

بالإضافة إلى ما سبق فإن حزب مستقبل وطن وإن كان يشكل الأغلبية، فإنه لا يعد إعادة إنتاج لتجربة الحزب الوطني الديمقراطي ما قبل 2011. فالحقيقة أن حزب مستقبل وطن وإن كان يتبنى توجهًا داعمًا للدولة، فإنه ليس حزب الرئيس كما كان الحزب الوطني، كما أن نسبة الحزب في المجلس وإن كانت تؤهله لقيادة المجلس فإنها لا تقترب مما كانت عليه نسبة الحزب الوطني في مجلس الشعب، حيث كان يسيطر على المجلس بنسبة لا تقل عن 80% في أفضل الأحوال، بل وكان باستطاعة الحزب الوطني أن يزيد من نسبته في المجلس من خلال ضم أعضاء نجحوا كمستقلين، بينما يحظر القانون الحالي تغيير الصفة التي تم على أساسها انتخاب النائب. كما أن حزب مستقبل وطن هو الذي سعى لتشكيل قائمة وطنية عريضة تضم معه 12 حزبًا لم يفكر في الحصول منها على 80% أو أكثر، بل وكان بإمكانه أن يشكل القائمة منفردًا، فهو الحزب الوحيد الذي رشح أعضاءه في كل دوائر الانتخابات في النظام الفردي. والأهم من كل ذلك أن الساحة السياسية والتغيرات التي شهدتها مصر خلال العقد الماضي لم يعد بها مجال أو على الأقل لم

يعد مرحبًا فيها بالحزب الوطني الديمقراطي أو أي نسخة منه، سواء من حيث التوجهات أو الأداء، والكرة قبل كل شيء في ملعب الرأي العام والأحزاب للبناء على ما تم إنجازه والحيلولة دون العودة إلى ما كان من سلبيات ثار عليها الشعب المصري، ويجب أن يكون طلاقه منها طلاقًا بائنًا لا رجعة فيه.

6 - انتخابات بلا عنف أو دعاية دينية: تمت انتخابات 2020 كما سابقتها في عام 2015، ورغم كل الظروف الاستثنائية المتعلقة بكورونا، بدون الملامح السلبية التي كانت القاسم المشترك في كل الانتخابات التي أجريت قبل ثورة 30 يونيو 2013. إذ جاءت انتخابات 2020 لتكرس انتهاء عهد الخروقات الانتخابية متمثلة في أعمال العنف وأحيانًا البلطجة أمام اللجان واستخدام الدعاية الدينية، سواء في الشعارات الانتخابية أو في استغلال دور العبادة لأغراض انتخابية، وكذلك استخدام المقدرات الحكومية لصالح مرشحين بأعينهم. فكل تقارير الجهات التي تابعت الانتخابات جاءت خالية تقريبًا من تسجيل خروقات من شأنها التأثير على سير العملية الانتخابية كتلك التي كان تزخر بها تقارير تلك الجهات سابقًا. أما الحديث المتواتر عن المال السياسي فهو وإن كان حقيقيًا فإنه يتغافل عن عمد أن استخدام المال السياسي المجرم بحكم القانون لم يعد لأجهزة الدولة ولا للجهة المنظمة للعملية الانتخابية علاقة به، بل إنها حاولت التصدي له، ولكن الأمر يتطلب تغييرًا في ثقافة المرشحين والناخبين على السواء، ناهيك عن أنه لا يوجد دليل عملي على أن ما أنفقه المرشحون من أموال قد انعكس بالضرورة في زيادة التصويت لهم. إذ لم يعد ممكنًا لهؤلاء المرشحين التأكد من أن من حصل منهم على رشوة انتخابية قد صوت لهم بالفعل، فقد انتهى أيضًا عهد البطاقة الدوارة وبطاقات التصويت الملقاة على قارعة الطريق.

سابعًا: نتائج فئات التمييز الإيجابي:

أ ـ نقلة نوعية للمرأة في مجلس النواب:

تعد انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب 2020 بمثابة خطوة جديدة على طريق التمكين السياسي للمرأة والتي تبنتها الدولة منذ تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي السلطة، إيمانًا منه بأن الاستقرار والتقدم لن يتحقق إلا من خلال ضمان مشاركة فاعلة للمرأة في كافة المجالات.

مشاركة المرأة في "مجلس الشيوخ"

بلغ عدد السيدات المرشحات لانتخابات مجلس الشيوخ 111 سيدة منهن 91 مرشحة على النظام الفردي بنسبة 11.5% من إجمالي عدد المرشحين البالغ عددهم 787 مرشحًا.

نسبة ترشح النساء في النظام الفردي مقارنة بالرجال

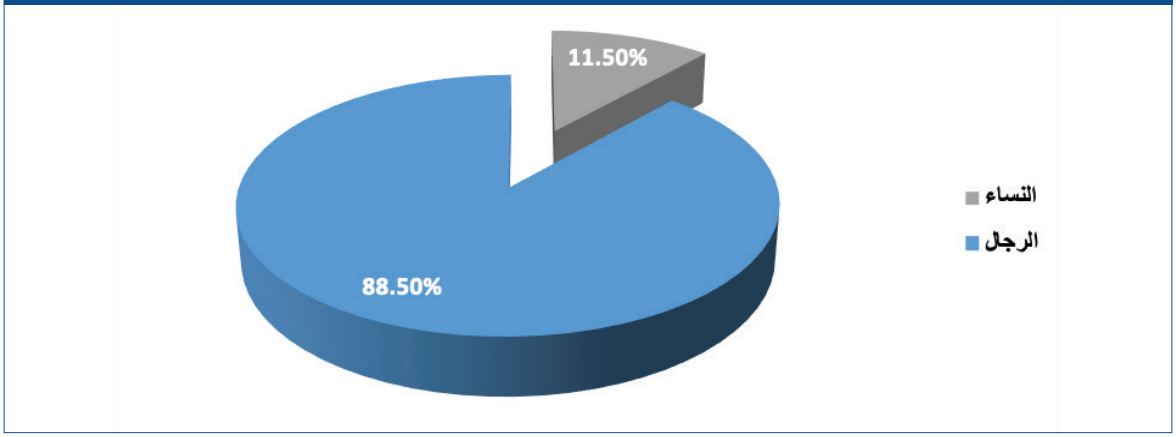

وبلغ ترشح النساء بنظام القوائم حوالي 20 سيدة على الدوائر الأربع من إجمالي 100 مقعد، أي ما يمثل نسبة 20% على "القائمة الوطنية من أجل مصر"، والتي تكونت من 11 حزبًا هي حزب مستقبل وطن، حماة وطن، الشعب الجمهوري، الوفد، المؤتمر، الحركة الوطنية المصرية، التجمع، المصري الديمقراطي الاجتماعي، مصر الحديثة، الحرية المصري، الإصلاح والتنمية.

نسبة ترشح النساء على القوائم مقارنة بالرجال

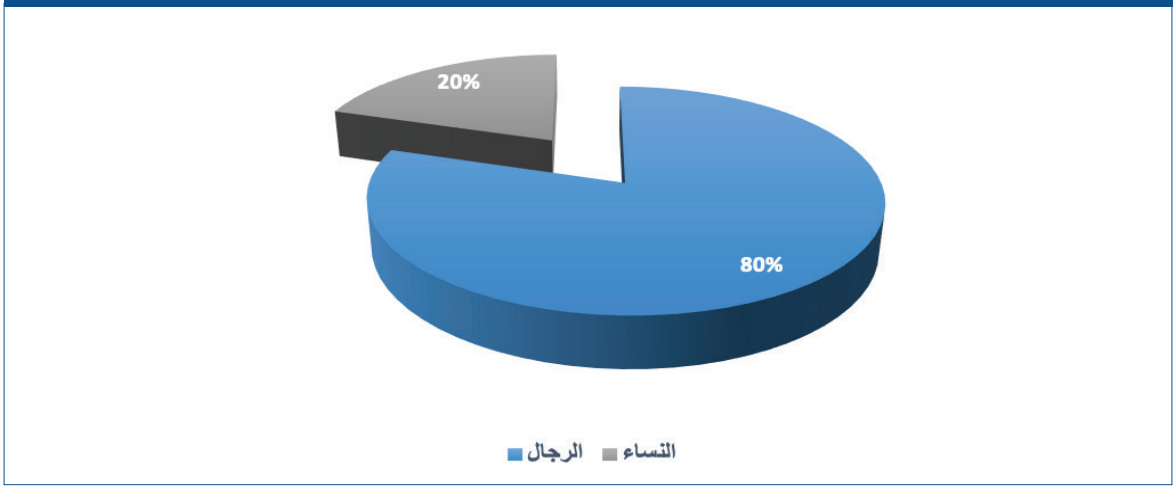

أما عن تصدر النساء في المحافظات وتراجعها, فقد خلت محافظات "البحر الأحمر، ومطروح، والفيوم، وأسوان، وجنوب سيناء، وبورسعيد، وأسيوط"، من ترشح النساء نهائيًا, فيما نافست سيدة واحدة في كل من المحافظات "الدقهلية، دمياط، الإسماعلية، السويس، شمال سيناء، الوادي الجديد، سوهاج". وقد شهدت محافظات القاهرة والإسكندرية والقليوبية أعلى نسبة ترشح للنساء بإجمالي 25 عن القاهرة، و13 عن الإسكندرية، و9 عن القليوبية، و7 سيدات عن كل من محافظتي البحيرة والجيزة. ويرجع تصدر المرأة في محافظات وتراجعها في الأخرى إلى طبيعة العادات والثقافات الخاصة بكل محافظة.

أعلى المحافظات ترشيحا للسيدات

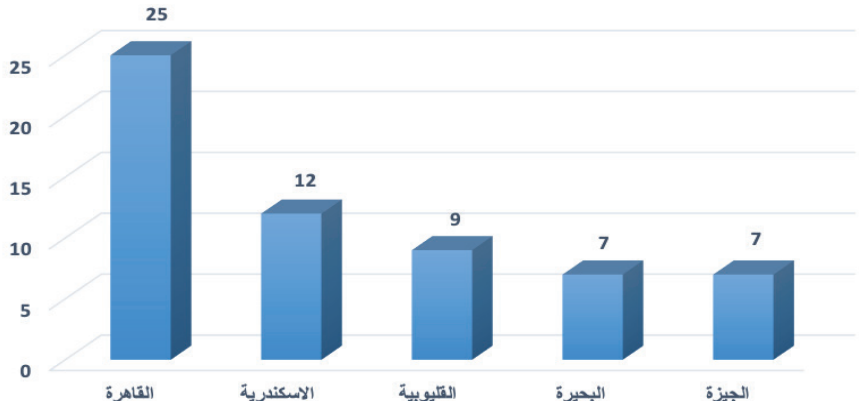

وعن الانتماءات السياسية فقد ترشح على المقاعد الفردية 74مستقلة و17 سيدة عن أحزاب سياسية بواقع 4 سيدات عن حزب حماة الوطن، وسيدتان عن كل من الأحزاب (المؤتمر، الوفد الجديد، أبناء مصر، التحرير المصري)، وسيدة عن الأحزاب (المصري الديمقراطي، الحركة الوطنية، حقوق الإنسان والمواطنة، مصر القومي - الغد).

المرشحات من الاحزاب السياسية

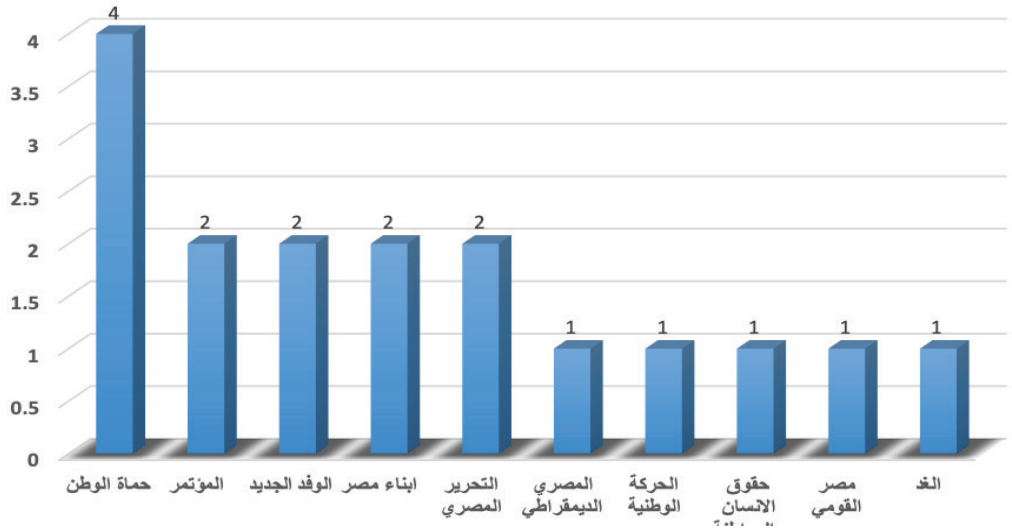

نتائج المرأة بمجلس الشيوخ

على الرغم من ترشح عدد لا بأس به من النساء على النظام الفردي؛ إلا أن الجولة النهائية لم تسفر عن فوز أي من النساء، سواء من ترشح منهن "مستقلًا أو عن حزب سياسي" حتى في المحافظات التي شهدت إقبالًا واضحًا على للترشح من النساء.

ويمكن إرجاع ذلك لعدة اعتبارات، أولها خضوع النظام الفردي إلى مزاج الناخب الذي يفضل عادة النائب الذي يعرفه عن كثب ويقدم له خدمات بعينها, وثانيها الثقافة السائدة في المجتمع التي تجعل الناخب "رجلًا أو امرأة" يرى أن النائب الرجل وإن كانت خبراته أقل لكنه الأجدر بتولي المناصب القيادية ومواقع اتخاذ القرار عن المرأة وإن كانت تتمتع بخبرات ومؤهلات أعلى. هذا بالإضافة إلى استمرار سيطرة القبلية حتى وإن اقتصرت على بضع محافظات ذات طابع خاص مما يعوق نجاح النساء في تلك المحافظات لافتقارها النفوذ والمال الذي يؤهلها لمنافسة الرجال في تلك المناطق.

أما على نظام القوائم فقد نجح حوالي 18 سيدة بنسبة 18%. وعلى الرغم من أن المادة (28) من قانون مجلس الشيوخ تشير إلى أن نسبة المرأة في المعينين من قِبل رئيس الجمهورية حوالي 10%, إلا أن الرئيس قد قام بتعيين 20 سيدة ليصل إجمالي أعداد النساء بمجلس الشيوخ إلى 38 سيدة بنسبة حوالي 12.5% من إجمالي أعضاء المجلس.

نسبة النساء إلى الرجال بمجلس الشيوخ

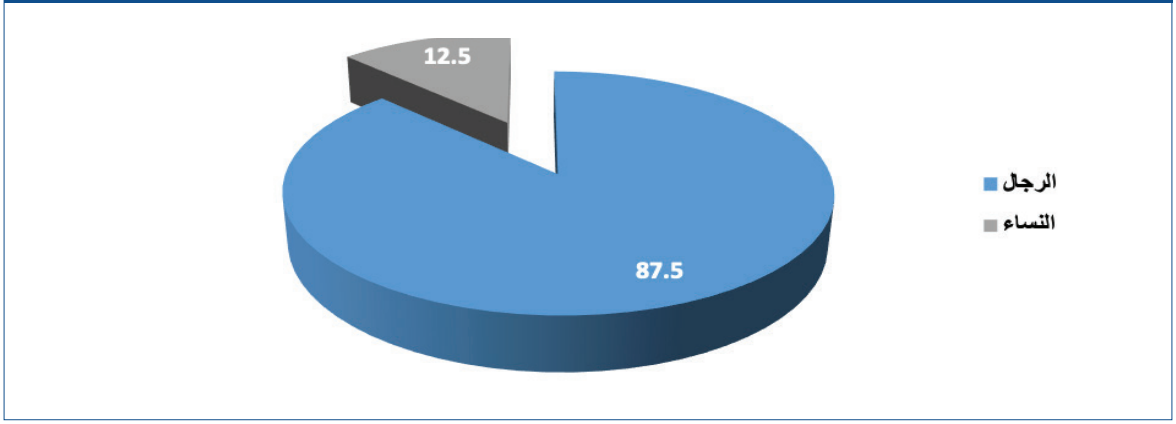

مشاركة المرأة في مجلس النواب

بلغ عدد اللاتي ترشحن على المقاعد الفردية لانتخابات مجلس النواب 2020 حوالي 346 سيدة من إجمالي 3964 مرشحًا مثّلن تقريبًا نسبة 8.7%.

أما عن الانتماءات الحزبية فقد ترشح 346 سيدة منهن: 309 مستقلات, و37 عن أحزاب سياسية, بواقع سبع سيدات عن حزب حماة الوطن وأربع سيدات عن حزب الحركة الوطنية المصرية وثلاث سيدات عن كل من الأحزاب "مصر القومي، مستقبل وطن، المصريين" وسيدتين عن كل من الأحزاب "التجمع الوطني التقدمي – الغد – الجيل الديمقراطي - الحرية – التحرير المصري" وسيدة عن كل من الأحزاب "الشعب الجمهوري - صوت الشعب – المحافظين - نداء مصر – النصر - المصري الديمقراطي الاجتماعي - العدل".

وشهدت الأحزاب "الإصلاح والنهضة، والإصلاح والتنمية، وأبناء مصر، والاتحاد، وإرادة جيل"، غيابًا واضحًا لترشح السيدات على المقاعد الفردية.

الانتماء الحزبي للسيدات المرشحات

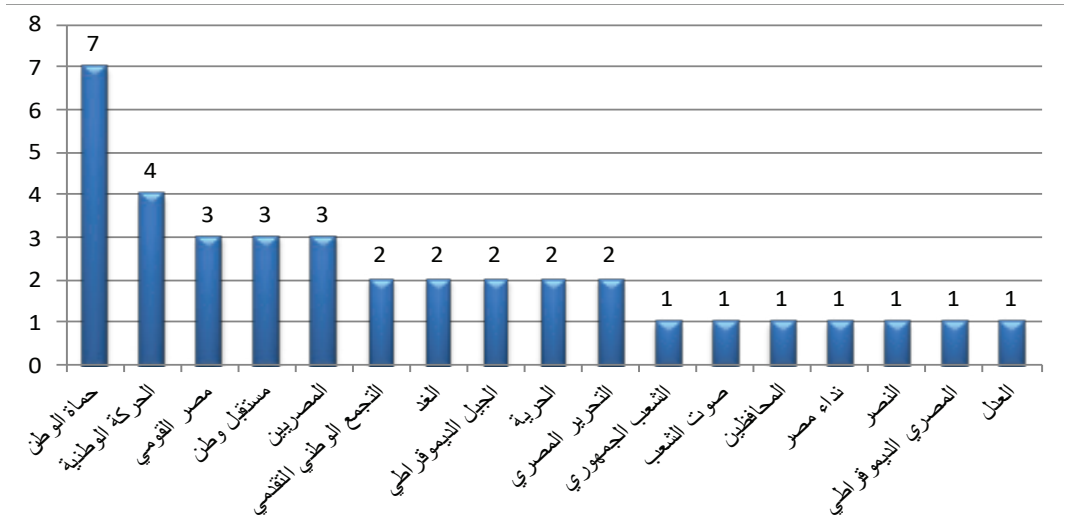

بينما بلغ ترشح النساء على الدوائر الأربع بنظام القوائم 607 سيدات, من إجمالي 1136 مرشحًا, مثّلن تقريبًا نسبة 53.3%, وزعت بواقع 331 على القوائم الأساسية و276 على القوائم الاحتياطية، كما ضمت القائمة الوطنية من أجل مصر في الدوائر الأربع 308 سيدات وقائمة نداء مصر 153 سيدة، في حين ضمت قائمة تحالف المستقلين 102 سيدة، وقائمة أبناء مصر 44 سيدة. ويمكن أن نُرجع زيادة أعداد النساء في القوائم الموزعة على الدوائر الأربعة مقارنة بأعداد الذكور إلى نص المادة الخامسة من القانون رقم 140 لسنة 2020, والتي تضمن وجود تمثيل فئات كل من المسيحيين، والعمال، والفلاحين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمصريين المقيمين في الخارج، على أن يكون من بين أصحاب هذه الفئات 50% على الأقل من النساء.

توزيع النساء على القوائم الأربعة

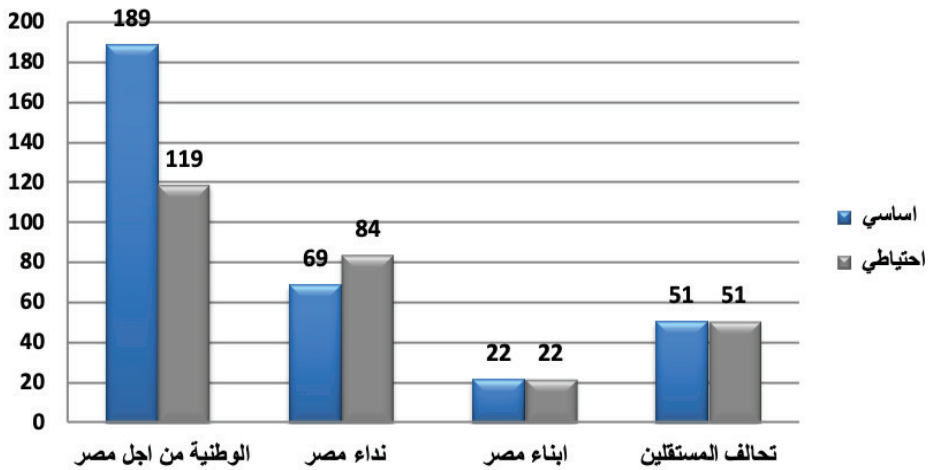

أما عن التوزيع الجغرافي، فقد شهدت محافظتا "الوادي الجديد، وشمال سيناء" عدم ترشح النساء نهائيًا, بينما شهدت محافظات "بني سويف، سوهاج، الفيوم، الأقصر، البحر الأحمر، السويس، المنيا، المنوفية، مطروح، بورسعيد" أقل نسبة ترشح من النساء حيث ترشحت سيدة واحدة عن "البحر الأحمر" وسيدتان عن كل من "بني سويف، مطروح، السويس"، في حين شهدت محافظات "القاهرة، الجيزة، الدقهلية، الإسكندرية، القليوبية" أعلى نسبة ترشح للسيدات، حيث بلغ عدد المرشحات بمحافظة القاهرة 60 سيدة تلاها محافظة الجيزة بواقع 40 سيدة.

عدد النساء المترشحات طبقا للمحافظة

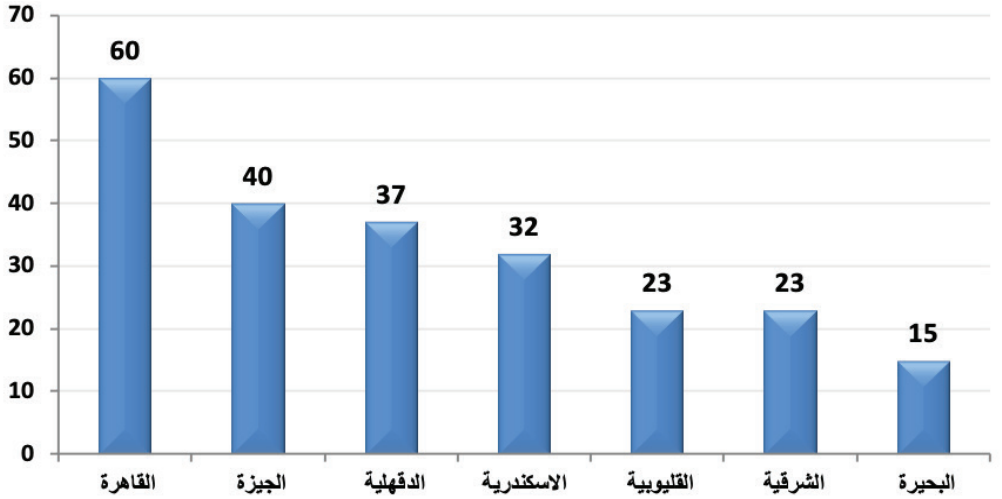

نتائج المرأة مجلس النواب

على الرغم من كثرة أعداد المترشحات على النظام الفردي إلا أنه لم يصل إلى قبة البرلمان سوى ستة نساء بنسبة 1.7% من إجمالي عدد الأعضاء. جدير بالذكر أن ثلاثًا من النساء الست قد سبق وجودهن في برلمان 2015, وهن: نشوى الديب عن دائرة إمبابة – الجيزة، وسناء برغش عن دائرة دمنهور – البحيرة، وإيمان خضر عن دائرة أول الزقازيق بالشرقية.

ووصل على نظام القوائم حوالي 142 سيدة، وقد ساعدت الأطر التشريعية والقانونية في زيادة نسبة تمثيل المرأة، فوفقًا للمادة 102 المعدلة بموجب التعديلات الدستورية 2019, خصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد بمجلس النواب، وهو ما ضمنته أيضًا المادة الخامسة من القانون (140) لسنة 2020، إذ فرضت هذه المادة أن تضم القوائم 50% من قوتها من النساء.

النساء بين مرشحي القوائم

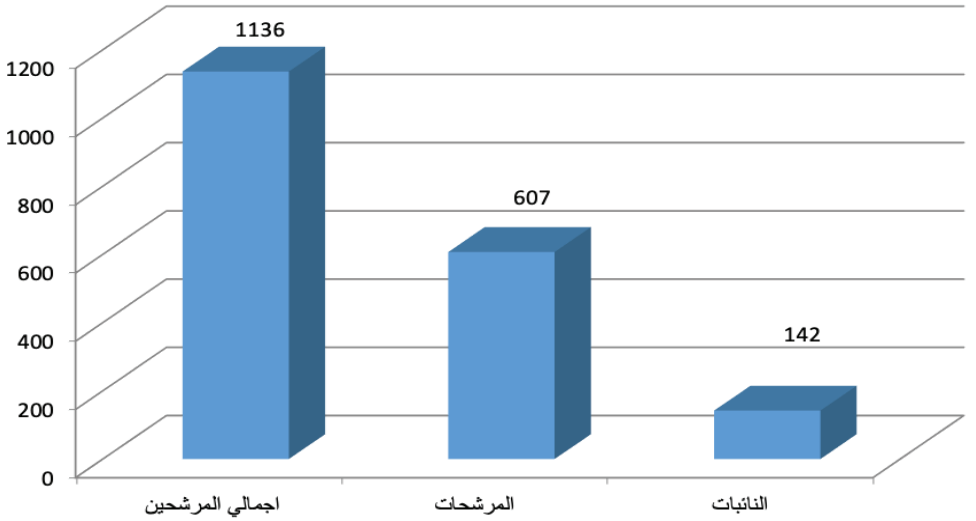

إذن، لقد جاء القسم الأكبر من تمثيل النساء بالبرلمان عن طريق الكوتة المخصصة للمرأة، وهي النسبة المقررة في الدستور (25%)، حيث حصلت المرأة في القائمة على 142 مقعدًا ليصل إجمالي مقاعدها إلى 148 مقعدًا بالانتخاب، وبعد إضافة النائبات المعينات بقرار من رئيس الجمهورية، أصبح عدد النساء النائبات هو 162 سيدة بنسبة 27% من إجمالي عدد أعضاء المجلس. وهو أكبر عدد للسيدات في تاريخ البرلمان المصري. بينما كان عدد مقاعدها في برلمان 2015 المنتخبين 75 مقعدًا (56 قائمة و19 فردي)، وبذلك تكون نسبة الزيادة في تواجد المرأة بالانتخاب قد تضاعفت تقريبًا. أما العدد الإجمالي للمرأة في برلمان 2015 بعد إضافة المعينات (14 سيدة) فقد وصل إلى 89 سيدة بما يعادل 15% من إجمالي أعضاء مجلس النواب، بينما كانت تلك النسبة في برلمان 2011 حيث سيطرة الإخوان والسلفيين بموقفهم السلبي من المرأة 1.8% فقط، وهي النسبة الأقل للمرأة خلال العشرين عامًا الماضية.

المرأة في انتخابات مجلس النواب 2020

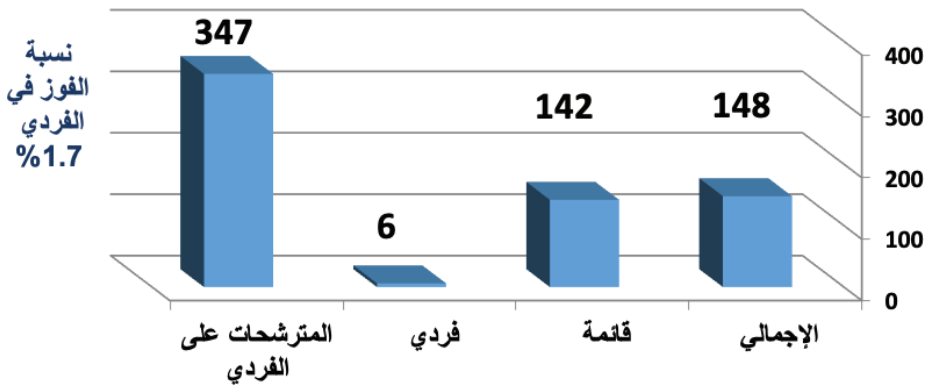

المرأة في مجلس الشعب/ النواب 2000 - 2020

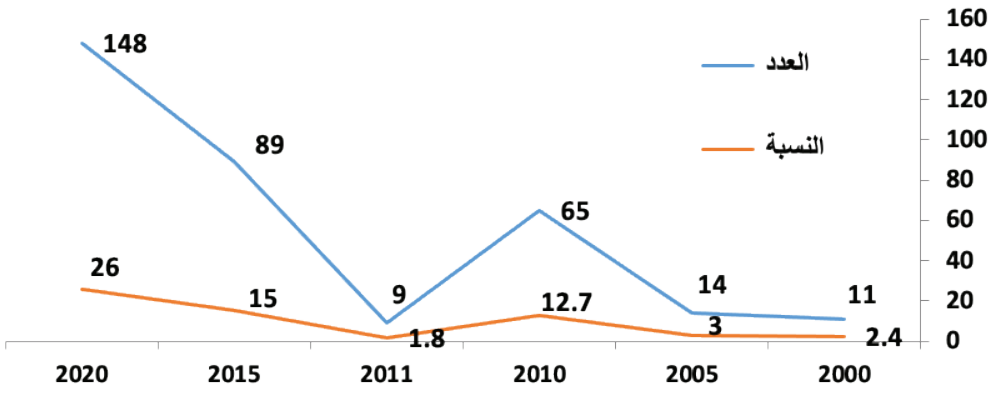

ب ـ المشاركة السياسية للشباب:

يمثل الشباب النسبة الكبيرة في التركيب السكاني لمصر، حيث يبلغ عدد السكان دون سن الأربعين حوالي 72 مليون نسمة بنسبة 75.6% من إجمالي السكان وفقًا لتعداد 2017، بينما يبلغ عدد السكان في الفئة العمرية 40-25 عامًا حوالي 22 مليون مواطن بنسبة تزيد على 23% من إجمالي عدد السكان وقتها والبالغ قرابة 95 مليون نسمة. وقد أولت الدولة منذ عام 2014 اهتمامًا واضحًا وبذلت الكثير من الجهود لتمكين الشباب سياسيًا من خلال تشجيعهم على الترشح لخوض الانتخابات النيابية، وتخصيص عدد محدد من المقاعد لهذه الفئة ضمن القوائم التي تخوض السباق الانتخابي وفقًا للدستور، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على تطور نسب تمثيل الشباب في البرلمانات المصرية منذ 2005 وحتى الوقت الراهن.

الدستور وتمثيل الشباب

نصت المادة (244) من الدستور المصري على أن "تعمل الدولة على تمثيل الشباب والمسيحيين والأشخاص ذوي الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج تمثيلًا ملائمًا، وذلك على النحو الذي يحدده القانون"، وهو ما تحقق بالفعل في الانتخابات البرلمانية عام 2015. وقد تمت ترجمة هذه المادة في قانون مجلس النواب رقم (46) لسنة 2014، حيث نصت المادة الخامسة منه على أن تتضمن القوائم الانتخابية عددًا من المترشحين يساوي العدد المطلوب انتخابه في الدائرة وعددًا من الاحتياطيين مساويًا له، وتم تخصيص مقعدين لفئة الشباب في كل قائمة مخصص لها 15 مقعدًا، أما القائمة المخصص لها 45 مقعدًا، فقد تم تخصيص ستة مقاعد منها للشباب.

وبعد الاستفتاء على تعديل عدد من مواد دستور 2014 وإضافة مواد جديدة، أُجريت بعض التعديلات على قانون مجلس النواب، حيث تم تخصيص (284) مقعدًا للنظام الفردي، و(284) لنظام القوائم المغلقة المطلقة. ولكن على الرغم من زيادة عدد المقاعد المخصصة لنظام القوائم وزيادة تمثيل المرأة في البرلمان؛ إلا أن نسبة تمثيل الشباب المقررة ظلت كما هي: مقعدان ضمن القائمة المخصص لها (42) مقعدًا، وستة مقاعد ضمن القائمة المخصص لها (100) مقعد، ليبقى العدد المحدد للشباب عند 16 مقعدًا بنسبة تقترب من 3% فقط، ولكن هذه النسبة هي الحد الأدنى لتمثيل الشباب في البرلمان، حيث تقتصر على الفئة العمرية من 25 حتى 35 عامًا كما هو موضح بالقانون، وتقتصر أيضًا على نظام القوائم دون النظر للمرشحين الشباب بالنظام الفردي، كما أنه يمكن أن يزيد عدد المرشحين الشباب ضمن القوائم عما هو محدد في القانون، وهو ما حدث بالفعل في انتخابات 2015 و2020.

تطور تمثيل الشباب في البرلمان

تطورت نسبة تمثيل الشباب في مجلس النواب بشكل ملحوظ بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، واستمرت هذه النسبة في التزايد منذ انتخابات حتى الانتخابات الأخيرة في 2020، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

عدد الأعضاء الشباب (أقل من 40 سنة) في مجلس النواب						
البرلمان	عدد المقاعد الإجمالي	عدد الأعضاء الشباب				النسبة المئوية
		قوائم	فردي	معينون	إجمالي	
2015	596	26	75	4	105	%17.6
2020	596	79	39	5	123	%20.6

يتضح من الجدول السابق أن نسبة تمثيل الشباب في مجلس النواب استمرت في الارتفاع إلى أن بلغت 20.6% في 2020، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع معدلات الثقة بين هذه الفئة التي تمثل القطاع الأكبر من السكان وبين القيادة السياسية، فإيمان القيادة السياسية بقدرات الشباب وتأثيرهم قابله إيمان الشباب بوجود فرصة حقيقية للمنافسة على مقاعد مجلس النواب في انتخابات نزيهة، وهو ما يتضح في زيادة أعداد المرشحين على المقاعد الفردية، سواء من المستقلين أو المنتمين لأحزاب في انتخابات 2015 و2020.

وعلى الرغم من الزيادة في أعداد الشباب دون سن الأربعين في مجلس النواب الحالي عما كانت عليه في البرلمان السابق بمقدار 18 مقعدًا، إلا أن عدد النواب الشباب الحاصلين على مقاعد بالنظام الفردي انخفضت بشكل ملحوظ، في حين ارتفع عدد أولئك الذين حصلوا على مقاعد بنظام القوائم المغلقة، وقد يرجع ذلك إلى التعديلات الأخيرة على قانون مجلس النواب بتوزيع المقاعد (284) مقعدًا للفردي و(284) للقوائم، بعد أن كانت (448) للفردي و(120) فقط للقوائم في انتخابات 2015.

توزيع مقاعد الشباب بين 2015 و2020

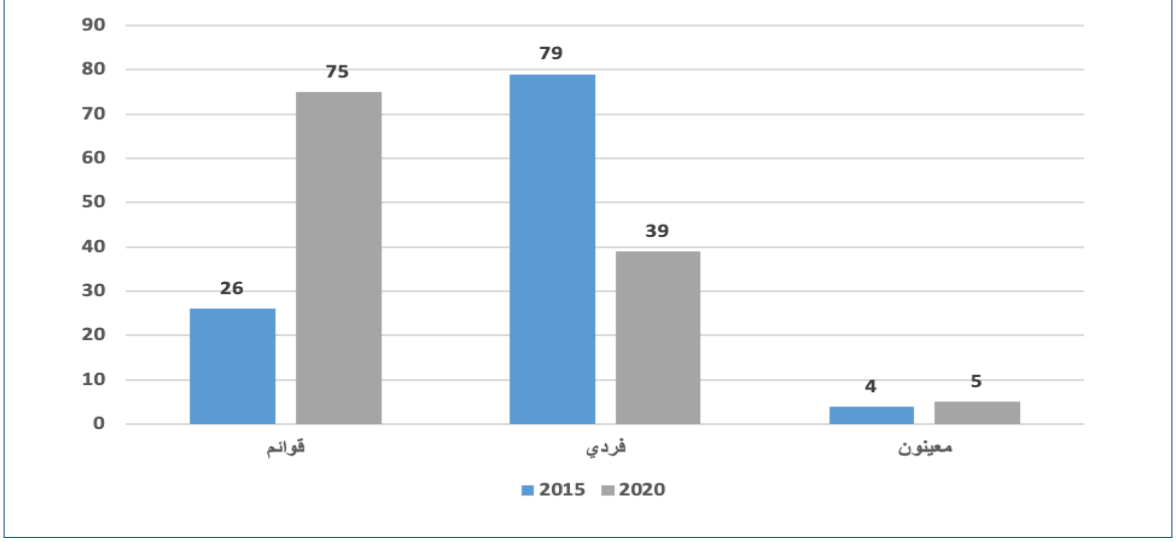

أما إذا ما قورنت نسبة الشباب الذين نجحوا في الحصول على مقاعد في برلماني 2015 و2020 بنسب تمثيل الشباب في البرلمانات الوطنية عالميًا، فإن نسبة تمثيل الشباب المصري تظل ضمن المعدل العالمي، حيث إنه وفقًا لتقرير الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2014 يتراوح متوسط نسبة النواب الشباب في الفئة العمرية بين 30 و40 سنة بين 10 و20%، بينما لا يتعدى متوسط نسبة من هم أقل من 30 سنة 2% من إجمالي عدد النواب.

"التنسيقية": كيان سياسي جديد لضمان الاستمرارية

يبدو أن المجال أصبح مفتوحًا أمام الشباب للمشاركة بقوة في الحياة السياسية والمساهمة في تشكيلها، حيث تأسست تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين منذ عامين تقريبًا لتضم شبابًا من 27 حزبًا، وتنجح في فرض نفسها على المجال السياسي في مصر في فترة وجيزة، فقد حققت التنسيقية إنجازًا في انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب 2020، حيث نجح مرشحو التنسيقية في حصد خمسة مقاعد من المقاعد المائة المخصصة لنظام القوائم في مجلس الشيوخ، كما تم تعيين ستة أعضاء آخرين من المنتمين للتنسيقية ضمن قائمة المائة المعينين، ليبلغ بذلك عدد شباب التنسيقية في مجلس الشيوخ 11 عضوًا بنسبة 3.7% من إجمالي عدد الأعضاء.

أما في انتخابات مجلس النواب فقد كانت المشاركة أكبر، حيث دفعت التنسيقية بـ26 مرشحًا بنظام القوائم وخمسة مرشحين بالنظام الفردي، ونجحت في حصد 28 مقعدًا بنسبة تقترب من 5% من إجمالي عدد الأعضاء. وتُعد التنسيقية بيئة جاذبة في ظل النجاحات التي تحققها على أرض الواقع، ويمكن أن تلعب دورًا أساسيًا في استقطاب النماذج الناجحة من الشباب، سواء المنتمين لأحزاب سياسية أو المهتمين بالعمل السياسي، وتقديمهم للمشاركة بشكل أكثر فاعلية في العمل العام في ضوء ما تقدمه من مبادرات ومشروعات تعبر عن آراء وطموحات الشباب.

ج- المشاركة السياسية للأقباط:

سعى الأقباط خلال العقد الماضي إلى تعزيز دورهم السياسي باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المصري؛ إذ ساهمت حالة الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، في زيادة والوعي والإدراك لدى الفئات المجتمعية بضرورة المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي، وهو ما تجلى لدى الأقباط في مصر ورغبتهم في التحول من حالة الكمون والتقوقع إلى الانخراط في المجال العام. وذلك بعد ما عانوا من الكثير من التحديات التي بلغت حد التهميش السياسي منذ الخمسينيات من القرن الماضي خاصة بعد ثورة 1952، وهو ما انعكس على تراجع نسبة مشاركتهم في الترشح للبرلمان تدريجيًا، بجانب عدم تشجيع الأحزاب لهم للمشاركة في الانتخابات، الأمر الذي دفع الرئيس "جمال عبدالناصر" إلى إدخال نص دستوري جديد من خلال المادة (87) في دستور 1953 "تمنح لرئيس الجمهورية حق تعيين 10 نواب من بين 360 نائبًا في مجلس الأمة"، للسماح للأقباط بممارسة حقوقهم السياسية، إلا أنها لم تستطع تمثيلهم بشكل مناسب.

وبالرغم من زيادة نسب تمثيلهم خلال فترة السبعينيات خلال فترة الرئيس "أنور السادات" مقارنة بعهد الرئيس "جمال عبدالناصر" إلا أنها لم تصل إلى الحد المأمول، كما أنها جاءت في سياق التعيينات أكثر من كونها بالانتخاب وهو ما يتضح في الجدول التالي:

تطور تواجد الأقباط في البرلمان (1957ـ 2010)

البرلمان	عدد النواب	الأقباط المُنتخبون	الأقباط المُعينون	الإجمالى	النسبة
1957	350	0	0	0	%0
1964	360	1	8	9	%2,5
1969	348	2	7	9	%2,58
1971	360	3	9	12	%3,3
1976	370	----	8	8	%2,16
1979	360	4	10	14	%3,88
1984	468	4	5	9	%1,92
1987	458	6	4	10	%2,18
1990	454	1	6	7	%1,54
1995	454	----	6	6	%1,32
2000	454	3	3	6	%1,32
2005	454	1	5	6	%1,32
2010	508	4	6	10	%1,96

تطور تمثيل الأقباط في البرلمان

بالنظر إلى ما تم التطرق إليه، جاءت ثورة 25 يناير 2011 لتمثل نقلة نوعية لدى الأقباط؛ حيث تزايدت مشاركتهم في المجال العام بعد إدراكهم بضرورة تعبيرهم عن إرادتهم الحرة بعيدًا عن هيمنة الكنيسة على توجهاتهم السياسية. وبالرغم من التحديات التي كانت ناجمة عن حالة التعصب الديني التي كانت سائدة في هذا التوقيت، إلا أنهم أقبلوا على الانتخابات عام 2012 التي أعقبت ثورة 25 يناير؛ حيث فاز 7 أقباط، كما تم تعيين 5 آخرين، ليُصبح عدد الأقباط في هذا البرلمان 12 قبطيًا من إجمالي 508 نائبًا؛ حيث لم يتم تخصيص أي كوتة أو نسبة ثابتة لهم، في ظل إجراء الانتخابات بنظامي الفردي والقائمة النسبية معًا لأول مرة، وذلك حرصًا على تمثيلهم بشكل مقبول.

أما برلمان 2015، فقد شهد زيادة في عدد المقاعد التي حصل عليها الأقباط؛ فقد وصل إلى 36 مقعدًا، منهم 12 بالانتخاب الفردي المباشر و24 على مقاعد القوائم الأربعة، علاوة على تعيين ثلاثة نواب ليصل إجمالي عددهم في هذا البرلمان إلى 39 من أصل 596 عضوًا، لذا فقد بلغت نسبة تمثيلهم ما يقرب من 6,54%.

عدد مقاعد الأقباط في مجلس النواب 2015

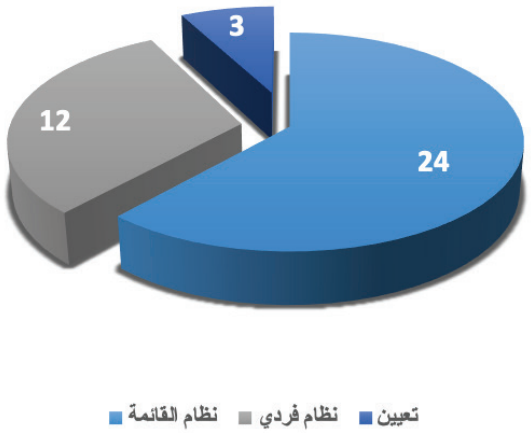

ويمكن تفسير سبب هذه الزيادة الملحوظة في تأكيد دستور 2014 على ضرورة تمثيل الأقباط في البرلمان بشكل ملائم لتعديل أوضاعهم السابقة وضمان تمثيلهم بشكل صحيح؛ حيث نصت المادة (244) بباب الأحكام الانتقالية في الدستور على أن "تعمل الدولة على تمثيل الشباب والمسيحيين والأشخاص ذوي الإعاقة تمثيلًا ملائمًا في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يحدده القانون"، وهو ما ترجمته الدولة في القوانين المُنظمة للانتخابات مجلس النواب 2015. بجانب تخصيص كوتة لكل الفئات التي حددها دستور 2014، ومنها الأقباط، بحيث يحصلون على مجموع 24 مقعدًا بالقوائم الانتخابية الأربع موزعة كالتالي: "9 مقاعد في القائمة التي تضم 45 مقعدًا (بالقاهرة ووسط وجنوب الدلتا، والصعيد)، و3 مقاعد بالقائمة التي تضم 15 مقعدًا (بشرق وغرب الدلتا)".

وعليه، شكل الأقباط في القوائم الانتخابية الأربع نسبة 20% من كل قائمة، بخلاف من ترشح منهم على المقاعد الفردية، بالتزامن مع إعلان عدد كبير من السياسيين الأقباط عن خوض الانتخابات بشكل فردي في دوائرهم.

خطوات ثابتة نحو التمكين

استمرارًا لنهج الدولة في الحفاظ على التوازن المجتمعي، تمت ترجمة ذلك في برلمان 2020 الذي شهد تنوعًا سياسيًا وحزبيًا وهو ما انعكس على تمثيل الأقباط في سياقه؛ حيث فاز 28 قبطيًا بنظام القوائم، و3 بنظام الفردي، وكما تعيين 6 أعضاء ليصل عددهم الإجمالي إلى 37 من أصل 596 عضوًا.

عدد مقاعد الأقباط في مجلس النواب 2020

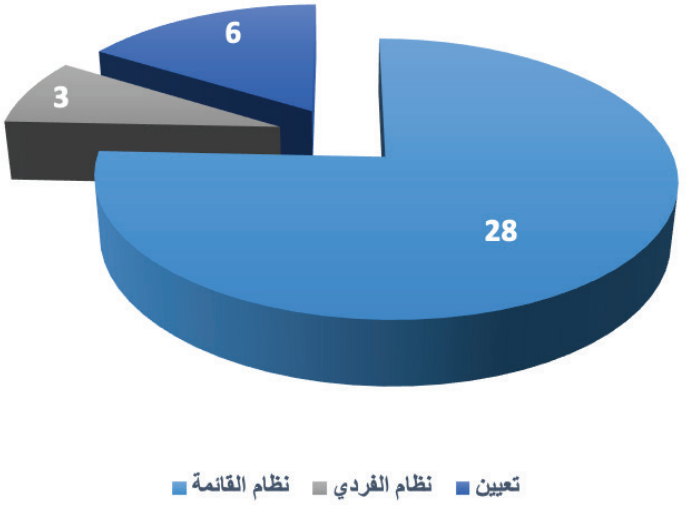

وفيما يتعلق بتمثيلهم في مجلس الشيوخ فقد وصل عدد مقاعد الأقباط إلى 24 مقعدًا في 2020، مقارنة بـ15 مقعدًا في 2012، حيث فاز 14 قبطيًا عبر "القائمة الوطنية من أجل مصر" التي تكونت من مرشحي 11 حزبًا وخاضت الانتخابات، في حين تنافس 33 قبطيًا بشكل فردي، فاز منهم خلال المرحلة الأولى 3 أقباط من مرشحي حزب "مستقبل وطن"، بينما دخل مرحلة الإعادة التي أُجريت في سبتمبر 2020، قبطي واحد مستقل ولكنه لم ينجح. فيما ضمت قائمة المُعينين من قبل الرئيس 7 أقباط تم ترشيح 6 من الكنيسة ومرشح آخر من الأكاديمية الوطنية لتأهيل الشباب. وتعد "فيبي جرجس" هي أول سيدة مسيحية تتولى منصب وكيل المجلس في 2020.

عدد المقاعد التي حصل عليها الأقباط في مجلس الشيوخ 2020

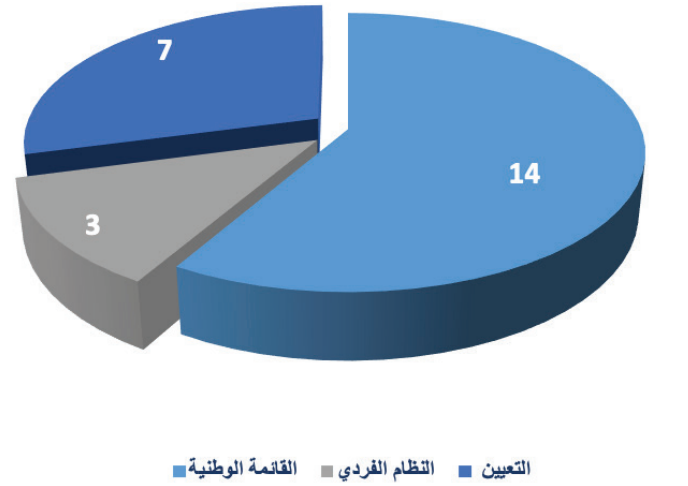

د. تمكين ذوي الإعاقة

شهدت الحياة النيابية في مصر لأول مرة تمييزًا إيجابيًا لصالح ذوي الإعاقة الذي تمت ترجمته في انتخابات 2015؛ حيث أتاح دستور 2014 من خلال نص المادتين (243) (244) تمثيلهم بشكل مناسب في الانتخابات؛ حيث تتضمن القوائم الكبيرة التي تحصل على 45 مقعدًا على ثلاثة مرشحين من ذوي الإعاقة، أما القوائم التي خُصص لها 15 مقعدًا فلا بد أن يكون فيها مرشح من ذوي الإعاقة، أي تكون نسبتهم في كل قائمة ما يقرب من 6.67%.

وفي هذا السياق، لا بد من توضيح تعريف "ذوي الإعاقة". فوفقًا للمادة الثانية من قانون مجلس النواب: "فهو الشخص الذي يعاني من إعاقة لا تمنعه من القيام بمباشرة حقوقه المدنية والسياسية على نحو ما يُحدده تقرير طبي يصدر وفق الشروط والضوابط التي تضعها اللجنة العليا للانتخابات بعد أخذ رأي المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة". كما تبلغ نسبتهم في إجمالي المجتمع المصري وفقًا للبيانات الرسمية ما يقرب من 10.67%. وفي إطار تمكين ذوي الإعاقة بخطوات راسخة، قامت بإعلان عام 2018، عام "ذوي الإعاقة"، علاوة على إصدار قانون رقم (10) لسنة 2018 الذي مثّل نقلة نوعية في مسار تمكين ذوي الإعاقة؛ إذ منحهم الحق في التعليم والعمل والصحة والتأمين الصحي لغير الحاصلين عليه. وبجانب خفض ساعات العمل بمعدل ساعة مدفوعة الأجر يوميًا للعاملين في القطاع العام والخاص، علاوة على العديد من الامتيازات الآخر. إضافة إلى ذلك فقد تم إصدار قانون آخر رقم (11) لسنة 2019 لمنح المجلس القومي لذوي الإعاقة الحق في الاستقلال الإداري والمالي والفني، علاوة على حق إبلاغ السلطات عن أي انتهاك يرتبط بإطار عمله.

في هذا السياق أصبح لذوي الإعاقة ولأول مرة في تاريخ الحياة السياسية نواب يُمثلونهم؛ إذ حصل ذوو الإعاقة في انتخابات 2015 على 8 مقاعد بنظام القائمة، وتعيين مرشح واحد منهم، ليكون عددهم 9 من أصل 596 عضوًا، أي ما يمثل 1.51%، كان منهم 3 نواب مستقلين، و6 حزبيين، أما من حيث النوع فقد بلغ عدد السيدات الأعضاء من ذوي الإعاقة 7 سيدات، مقابل رجلين. أما في برلمان 2020 فوفقًا لقانون مجلس النواب رقم (46) لسنة 2014، الذي شدد على أن تتضمن كل قائمة محدد لها 100 مقعد على 3 مقاعد مُخصصة لذوي الإعاقة، أما القوائم التي تتكون من 42 مقعدًا فلا بد أن يكون بها مترشح من ذوي الإعاقة. وعليه فقد حصلوا على 8 مقاعد في البرلمان 2020 بنظام القائمة.

ختامًا، أدركت القيادة المصرية خلال السنوات الأخيرة ضرورة وضع إطار شامل يساهم في دمج جميع فئات المجتمع المصري دون إقصاء أو تهميش لتعزيز قوة الدولة الشاملة التي يُعد العنصر البشري جزءًا أصيلًا منها، وذلك من انخراطهم في العام ليكونوا فاعلين في عملية صنع واتخاذ القرار المصري.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

رقم الإيداع : 5026 - 2021 | الترقيم الدولي : 978 - 977 - 85833 - 6 - 6

أطلب نسختك الخاصة من الإصدار السنوي

توقعات 2021

من خلال المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

إلى أي مكان داخل مصر

يمكنكم إرسال رسالة إلى البريد الرسمي

info@ecsstudies.com

لشراء النسخة الإلكترونية يمكنكم التسجيل من خلال موقعنا

www.ecsstudies.com

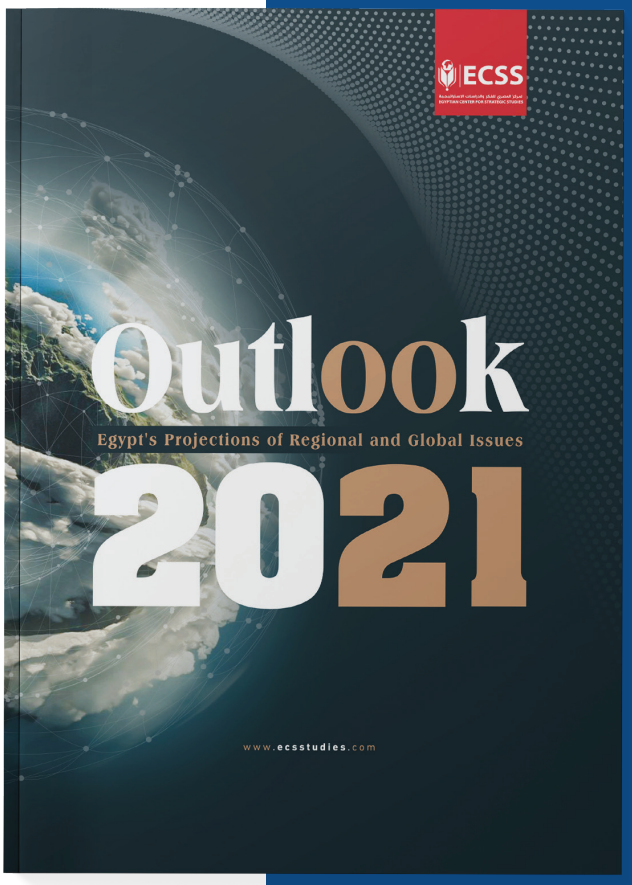

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863

E-mail info@ecsstudies.com

Website www.ecsstudies.com

Social links /ecsstudies

100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo